دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي
"دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية"

د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن
استاذ المحاسبة المشارك ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة

أ. شروق علي صالح الصيعري
باحثة ماجستير ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة التعرف على دور آليات الحوكمة في الحدّ من مخاطر الائتمان البنكي في البنوك التجارية السعودية، وقد أجرت الباحثتان الدراسة على عينة عشوائية تضمُّ: أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين في البنوك التجارية السعودية، والمراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة المُرخّص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، والمراقبين في الجهات الإشرافية الرقابية المتمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي بصفتها الجهة الرقابية المباشرة على البنوك، من خلال استبانة صُممت لهذا الغرض.

وقد أظهرت نتائج الدراسة حرص البنوك السعودية على تطبيق مُتطلبات الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وقيامهم بإصدار لائحة للحوكمة على غرارها. كما أظهرت إدراك آليات الحوكمة لدورها في الحدِّ من المخاطر الائتمانية؛ ولكن بنسب متفاوتة؛ حيث كانت مؤسسة النقد السعودي أكثر الآليات إدراكًا لدورها، يليها المراجعون الداخليون، ثم أعضاء مجلس الإدارة، فيما كان المراجعون الخارجيون أقل هذه الآليات إدراكًا لدورهم في الحدِّ من هذه المخاطر.

وبناء على ما توصّلت إليه الدراسة؛ تُوصي الباحثتان بأهمية مواكبة كلّ ما يُستجد من معايير المراجعة الدولية، ومعايير بازل للرقابة البنكية، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية المُتخصصة عن الحوكمة وأهميتها في بناء أُطر قوية للحد من مختلف المخاطر التي تواجه البنوك التجارية بما فيها المخاطر الائتمانية؛ بهدف تعزيز دور أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين، ومراقبي مؤسسة النقد في مراقبة المخاطر الائتمانية وتقويمها بالأساليب المهنية، والحدّ من تأثيرها السلبي في أعمال البنك وعملائه.

القسم الأول : الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يُعد القطاع البنكي أحد الدعائم الأساسية للبناء الاقتصادي، وتُعد فعاليته أداة لتحقيق النمو المستديم، وترتبط قدرة الاقتصاد في التصدي للأزمات غير المتوقعة بإصلاح هذا القطاع، الذي قد تأثر بسلسلة من الأحداث التي مرّ بها الاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٩٧، وانفجار الأزمة المالية الآسيوية، وحصول عدد من الشركات على قروض ضخمة من البنوك، والتعثّر في سدادها؛ إلى الأزمة المالية الأخيرة عام ٢٠٠٨. ولقد أدت هذه الأزمات إلى انهيار العديد من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، وامتداد أثرها إلى البنوك والمؤسسات المالية في أوروبا واليابان؛ نتيجة للإفراط في التمويل العقاري والعجز عن سدادها، إضافة إلى ضعف سياسات الائتمان، وسوء إدارة المحافظ الائتمانية، وعدم الاهتمام الكافي بمخاطر الائتمان؛ مما ترتب عليه تعرّض أموال المُودعين للمخاطر، وقيامهم بسحبها، وإلحاق الضرر بالعديد من البنوك؛ الأمر الذي دعا بعضهم إلى تسميتها بأزمة الائتمان العالمية.

وقد أشار التقرير الصادر عن جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA 2008,4) إلى أن السبب الرئيس لأزمة الائتمان؛ ضعف الحوكمة، الذي أدّى إلى التركيز على تحقيق أرباح قصيرة الأجل، وإجراء تقويم سيء للمخاطر، بالإضافة إلى قصور إدارة البنوك في القيام بالإشراف، والرقابة، وفهم المخاطر؛ كل هذه الأحداث وضعت الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية؛ لمراجعة ما يعتري ضعف الرقابة في تلك البنوك وتعظيم أدائها، التي من أهمها: صندوق النقد الدولي، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ولجنة بازل للرقابة البنكية.

وتُعد الحوكمة من نتاج الأدوار التي تقوم بها بعض الأطراف المسؤولة عن الإدارة، والإشراف، والرقابة، والتي يتم محاسبتها عن مدى تحقيق أهداف البنك، ويتطلّب تدعيمها توافر آليات رئيسة لنجاحها، حدّدها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي، ومنها: مجلس الإدارة، والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي. ومن خلال عمل هذه الآليات مع بعضها بعضًا، وفي ضوء أهداف السلطة الإشرافية والرقابية المُتمثّلة في مؤسسة النقد العربي السعودي؛ تتحقق فعالية الرقابة على المخاطر، ومن ثمّ الحدِّ منها.

ومن هذا المنطلق أتت هذه الدراسة بوصفها محاولة للتّعرّف على دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية السعودية.

اولا : مشكلة الدراسة:

يُعد الائتمان البنكي من الأنشطة الرئيسة للبنوك التجارية، وتنعكس أهميته من الفوائد والعمولات التي يحصل عليها، والتي تُمثل المصدر الرئيس لإيرادات البنك، ولكن في الوقت نفسه هو استثمار تحيط به المخاطر التي تُعد من أشد المخاطر التي تؤثر في استمرارية البنوك وبقائها (عبد ٢٠١٢، ٣٠٠)، ويرجع ذلك إلى أن حجم الائتمان والقروض الممنوحة يُشكل معظم أصول القطاع البنكي، الذي يُمثِّل حوالي ٦٠٪ من إجمالي الأصول (مؤسسة النقد، ٢٠١٥، ١٦- ١٧)، وتُمثّل مخاطره من ٦٠٪ - ٦٢٪ من الخسائر المُحتملة لدى البنوك (Gaulia & Maceinskiene 2006,48).

وقد أدركت مؤسسة النقد العربي السعودي أن مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي على البنوك إدارتها بشكل سليم؛ نظرًا لتصاعد مخاطر الأزمات البنكية المستمرة بسبب الانهيارات في سوق الأسهم السعودي، وما ترتب عليه من تقديم قروض كبيرة لكثير من المستثمرين لتعويض خسائرهم. والتحدي الذي يواجه البنوك السعودية يتمثّل في زيادة القروض، الذي سيترتب عليها الارتفاع في القروض المُتعثّرة التي وصلت في عام ٢٠١٥ إلى (١٥,٨) مليار، قياسًا بـ (١٤,٤) مليار خلال الفترة نفسها من العام السابق (وكالة الأنباء السعودية ٢٠٠٨؛ القويز ٢٠١٠؛ مصطفى ٢٠١٣، www.argaam.com).

ونظرًا للمخاطر المتلازمة للنشاط البنكي؛ فلا بد من تنظيم وحوكمة فعّالة، وإيجاد آليات تضمن المحافظة على سلامة القطاع البنكي، وضبط مخاطره الائتمانية وتدنيتها إلى الحدود المقبولة؛ لذا تزايدت الآراء المؤيدة لأهمية آليات الحوكمة في تحسين الرقابة على المخاطر وتقويمها، وتقليص المخاطر التي يمكن أنى تضرّ بمصالح البنك عند منح الائتمان من خلال تحمّل مجلس الإدارة لمسؤولياتهم، وتطوير دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في ضوء أهداف السلطة الرقابية، وضمن منظومة الحوكمة؛ لضبط مخاطر الائتمان والحدّ منها.

ومما سبق؛ اتضح للباحتتين أن هناك حاجة إلى التّعرّف على دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما مدى تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية؟
٢. ما الدور الذي يقوم به مجلس الإدارة، الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي؟
٣. ما الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي، الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي؟
٤. ما الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي، الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي؟
٥. ما الدور الذي تقوم به الجهات الإشرافية والرقابية المتمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي، الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي؟

ثانيا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة أساسًا إلى التَّعَرُّف على دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السعودية، وتفصيلًا إلى:

١. التَّعَرُّف على فعالية الحوكمة في البنوك التجارية السعودية.
٢. التَّعَرُّف على دور مجلس الإدارة، الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.
٣. التَّعَرُّف على دور المراجع الداخلي، الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.
٤. التَّعَرُّف على دور المراجع الخارجي، الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.
٥. التَّعَرُّف على دور الجهات الإشرافية والرقابية المتمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي، في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

١. تتمثل الأهمية العلمية في كون هذا الموضوع لم يلقَ الاهتمام الكافي من قِبل الباحثين في المملكة العربية السعودية، بالقدر الذي يبيّن المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها القطاع البنكي، والمُتمثّلة بشكل أساسي في القروض المتعثرة، التي يؤثر ضعف تقويمها والرقابة عليها في استمرارية البنوك وبقائها، وأهمية الحوكمة وآلياتها، والدور الذي يمكن أن تقوم به في الحدِّ من هذه المخاطر، من خلال تحديدها وتقويمها، وتقويم السياسات والإجراءات التي تستخدمها الإدارة،

وتقديم التوصيات بشأن ذلك.

٢. تتمثل الأهمية العملية في إبراز دور آليات الحوكمة، بهدف الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي، من خلال تحديد مهام كل من مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين، ودور الجهات الإشرافية والرقابية متمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي، والتي تؤدي إلى زيادة فعالية دورها في تقويم تلك المخاطر.

رابعا: فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها، اقترحت الباحثتان الفرضيات التالية:

١. توجد دلالة إحصائية لفعالية الحوكمة في البنوك التجارية السعودية.
٢. توجد دلالة إحصائية لدور مجلس ادارة البنك في الحد من مخاطر الائتمان البنكي.
٣. توجد دلالة إحصائية لدور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان البنكي.
٤. توجد دلالة إحصائية لدور المراجع الخارجي في الحد من مخاطر الائتمان البنكي.
٥. توجد دلالة إحصائية لدور الجهات الإشرافية والرقابية متمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي في الحد من مخاطر الائتمان البنكي.

خامسا: منهاج الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، ونطاقها، وحدودها؛ اعتمدت الدراسة على المنهاج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يقوم بوصف وتحديد مشكلة الدراسة وصفا شاملا، وذلك من خلال استقراء ما ورد في الكتب والمجلات العلمية والدوريات والدراسات السابقة ذات العلاقة، بالإضافة إلى الاطلاع على الأنظمة، واللوائح، وما صدر عن المنظمات والهيئات المهنية العالمية والمحلية ذات الصلة؛ لتدعيم الجانب النظري من الدراسة.

سادسا: مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكوّن مجتمع الدراسة من: أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين في إدارة المراجعة الداخلية وأقسامها في البنوك التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية، والمراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة المُرَخَّص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، والمراقبين في الجهات الإشرافية والرقابية مُتمثّلة في مؤسسة النقد العربي السعودي؛ بصفتها الجهة المنوط بها الرقابة على البنوك التجارية؛ وتم حصر المبحوثين المُستقصَى منهم، وتوزيع قائمة الاستبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة.

القسم الثاني : الدراسات السابقة

اولا: الدراسات السابقة ذات الصلة

١- دراسة (*Sarens and De Beelde, 2006*) بعنوان *Internal auditors' perception about their role in risk management: A comparison between USA and Belgian companies* هدفت الدراسة إلى التَّعَرُّف على مدى إدراك المراجعين الداخليين للدور المطلوب منهم القيام به في مجال إدارة المخاطر. وقد اعتمدت الدراسة على تجميع البيانات عن طريق المقابلات الشخصية مع رؤساء المراجعة الداخلية في عشر شركات مختلفة النشاط. وتوصّلت إلى أنه في بلجيكا يقوم المراجعون الداخليون بدور محدود في إدارة المخاطر، وأنهم يتطلّعون إلى تهيئة الفرص في شركاتهم؛ للتعريف بقيمة وظيفة المراجعة الداخلية في هذا الصدد، وأنه يمكن للمراجع الداخلي أن يؤدي دورًا رائدًا في مجال ضبط المخاطر من خلال إحاطته بها، كما يُمكنه القيام بدور رئيس في هذا المجال. أما في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن المراجعين الداخليين يدركون أهمية التقويم وإبداء الرأي الموضوعي بالنسبة لفحص نظم الرقابة الداخلية، ومتطلبات الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية.

٢- دراسة (الورفلى، ٢٠٠٧) بعنوان إطار مقترح لدور المراجع الخارجي في فحص وتقييم مخاطر الائتمان المصرفي في ضوء مفهوم مخاطر الأعمال: هدفت الدراسة إلى وضع إطار مُقترح لدور المراجع الخارجي في فحص وتقويم مخاطر الائتمان البنكي؛ لرفع جودة وكفاءة المراجعة في البنوك التجارية المصرية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي. وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أن المراجعة الخارجية في إطار الفكر المحاسبي بوضعها الحالي تتعرض لقصور شديد يتمثّل في عدم قدرتها على تقويم الأنشطة الائتمانية؛ حيث انحصر دورها فقط في الفحص المحاسبي والمستندي لأرصدة القروض وفوائدها، وأن دور المراجع الخارجي - وفقًا للإطار التقليدي- أصبح لا يُلبي متطلبات الاتجاهات الحديثة، كالحوكمة، ومعايير لجنة بازل (٢) للرقابة البنكية. وأكّدت الدراسة ضرورة تطوير دور المراجع الخارجي؛ للمساهمة في توفير مؤشرات مبكرة للتنبؤ بالفشل في السياسة الائتمانية، كما أكّدت تأثير مخاطر الائتمان في جودة مخرجات عمليات المراجعة. وأوصت الدراسة بالاهتمام بتطوير دور المراجع؛ ليأخذ دورًا تقويميًّا وعدّه مشاركًا في إدارة المخاطر، من خلال دراسة إمكانية إضافة معايير مراجعة

جديدة يلتزم بها المراجعون عند تقويم المخاطر.

٣- دراسة (*Zaho, 2007*) بعنوان *Credit Risk Management in Major British Bank* تناولت الدراسة كيفية إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك البريطانية، من خلال إجراء بحث كمي على كافة أعضاء البنوك البريطانية الكبرى، وإجراء تحليل نوعي لأربعة من البنوك عينة البحث؛ حيث تم اختيار المجالات الرئيسة التي سيتم مقارنتها، وتعميم الأساليب الخاصة بالبنوك عينة البحث وفقًا لمتطلبات لجنة بازل (٢). وتوصّلت الدراسة إلى أن البنوك البريطانية ذات الحجم الكبير تقوم بإدارة مخاطر الائتمان ضمن أنشطتها وعملياتها التجارية بصورة أكثر شمولًا من البنوك الصغيرة، واتباعها لتوجيهات لجنة بازل (٢) بشكل أفضل، بالإضافة إلى أنها تعتمد على طرق متعددة من وسائل تقويم، ومنح، والتخفيف من مخاطر الائتمان؛ بينما تركّز البنوك ذات الحجم الصغير نسبيًّا بشكل أكبر على مرحلة منح الائتمان، ويمكن أن تمتلك قيودًا أكثر صرامة في الواقع بالنسبة لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تقبل بها؛ نظرًا لانخفاض نسبة التسامح مع المخاطر لدى مثل تلك البنوك.

٤- دراسة (عبدالفتاح، ٢٠٠٨) بعنوان إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية:هدفت الدراسة إلى وضع منهج مُقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، بوصفها أداة مهمة لإدارة المخاطر المصرفية في إطار تنفيذ متطلبات لجنة بازل*(2)*. واعتمد الباحث في دراسته على المقابلات الشخصية مع مسؤولي إدارة المخاطر، وإدارة التفتيش، وإدارة المراجعة الداخلية بالبنوك. وأظهرت الدراسة أن المراجعة الداخلية تقوم بدور رئيس في تقويم إدارة المخاطر البنكية، وأن تفعيل دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في البنوك التجارية يرتبط بتفعيل آليات الحوكمة ومبادئها في البنوك، على أساس أن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تُمثّل إحدى أدوات نظام الرقابة الإدارية. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك بإنشاء قاعدة بيانات للمخاطر البنكية؛ تساعد على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، والالتزام بالتطبيق الكامل لمبادئ الحوكمة البنكية، وتحقيق الاستقلال التام لإدارة المراجعة الداخلية بالبنك؛ لتمكينها من أداء دورها المتطور المبني على المخاطر.

٥- دراسة (*Schneider &Church 2008*) بعنوان *'The effect of auditors internal control opinions on loan decisions*هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تقارير المراجعين عن الرقابة والضوابط الداخلية في التقييمات التي يقوم

بها موظفو الإقراض للجدارة الائتمانية للشركات، وما إذا كان حجم الجهة القائمة بالمراجعة يؤدي دورًا في التأثير على الأحكام والتقييمات التي تصدرها الجهة المقرضة؛ حيث تم تجميع بيانات من (١١١) موظف إقراض، وتم التوصل إلى أن الأحكام التي يصدرونها تتأثر بالتقارير التي يقدّمها المراجعون حول مدى فعالية الرقابة والضوابط الداخلية، وأن تقويم المخاطر التي تقوم بها الجهة المُقرضة بخصوص التسهيلات الائتمانية، واحتمالية تمديد الحدِّ الائتماني؛ تتأثر سلبًا عندما تتلقى الشركة تقريرًا عن الرقابة أو الضوابط يضم بعض التحفظات. ولم يُعثر على أي دليل على انخفاض هذا الأثر عند قيام شركات المراجعة الأربعة الكبرى بعملية المراجعة لهذه الشركات.

٦- دراسة (سعد الدين، ٢٠٠٩) بعنوان تفعيل الدور الإستراتيجي للحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية: تناولت الدراسة أسباب الأزمة المالية العالمية، وتفعيل الدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي للحدّ من مخاطر الائتمان البنكي، وتوضيح مدى إدراك المراجعين للمهام المطلوب منهم تنفيذها؛ للحد من مخاطر الائتمان. ولتحقيق هدف الدراسة أجرت الباحثة دراسة ميدانية؛ حيث وُزعت استبانة على عيّنة مكونة من (١٠٠) مفردة من المراجعين الداخليين، إضافة إلى القيام بالمقابلات الشخصية. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين متغيرات المعايير الذاتية للمراجع الداخلي والدور المنوط به في إدارة المخاطر، وبين احتمالية الحدِّ من مخاطر الائتمان. كما تشير النتائج إلى اختلاف إدراك المراجعين الداخليين لدور المراجع الداخلي في الحدِّ من هذه المخاطر، وفقًا لمؤهلاتهم العلمية والعملية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها: ضرورة قيام معهد المراجعين الداخليين بإصدار المزيد من التوجيهات التي تساعد المراجع الداخلي على القيام بالمهام المطلوبة منه بخصوص إدارة المخاطر، وأهمية عقد الدورات التدريبية المتخُصّصة في إدارة المخاطر للمراجعين الداخليين والموظفين في إدارات الائتمان، وضرورة وجود وحدة داخلية مستقلة في البنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة، وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك.

٧- دراسة (*Bodla and Verma, 2009*) بعنوان *Credit Risk Management Framework at Banks In India* هدفت هذه الدراسة إلى التَّعَرُّف على كيفية تطبيق الإطار الخاص بإدارة مخاطر الائتمان لمجموعة من البنوك التجارية العاملة في دولة الهند. ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء استقصاء أولي؛

حيث أشارت النتائج إلى أن صلاحيات الموافقة على سياسات مخاطر الائتمان من اختصاص مجلس الإدارة في ٩٤.٤٪ من حالات بنوك القطاع العام، ونسبة ٦٢.٥٪ من حالات بنوك القطاع الخاص، كما أن صلاحيات بقية البنوك تقع ضمن اختصاص لجنة سياسة الائتمان. أما بالنسبة لإدارة مخاطر الائتمان؛ فقد وُجد أن معظم البنوك تقوم بعدد من الأنشطة، كدراسة القطاع، وإجراء محادثات دورية

٨- دراسة (*Ţurlea at all, 2010*) بعنوان *Corporate Governance in the Bank Industry* هدفت الدراسة إلى تعريف الحوكمة في السياق البنكي؛ لتحديد دور القطاع البنكي وأهميته، وتحديد بعض خصائص الحوكمة به، وتأكيد أنه يجب أن يكون هناك علاقة تكامل بين الآليات الرئيسة للحوكمة، وهي: المراجعة الداخلية، ولجنة المراجعة، والمراجعة الخارجية. وأظهر أن هذه الدراسة تُسهم بشكل كبير في البحوث حول موضوع حوكمة البنوك، وأنه موضوع يستحق المزيد من الاهتمام، وأن يشمل مستقبلًا الارتباطات بين بعض سمات الحوكمة في البنوك الرومانية والأوروبية والمتغيرات الأخرى ذات الصلة.

٩- دراسة *(Weeb &Sharma, 2010)* بعنوان *The Effect of Governance on Credit Decisions and Perceptions of Reporting Reliability* تناولت هذه الدراسة مدى تأثر قرارات منح القروض بقوة أنظمة الحوكمة وجودة التقارير المالية؛ حيث شارك في هذه الدراسة مجموعة مكوّنة من (٦٢) من المُقرضين الممارسين للمهنة في سنغافورة. وأظهرت الدراسة أن المُقرضين يقومون بدمج عوامل الحوكمة ضمن قرارات الإقراض؛ حيث يولون اهتمامًا بطريقة تشكيل مجلس الإدارة، ويظهر هذا التأثير واضحًا للعيان بالنسبة للشركات ذات الأداء العالي. كما أن المقرضين يولون اهتمامًا بالوضع المالي، وبمدى موثوقية التقارير المالية. وأوصت الدراسة بإدخال إصلاحات على مجلس الإدارة، وضرورة توفير تدريب واضح فيما يتعلّق بفهمهم لدور مجلس الإدارة.

١٠-دراسة (أبو عشمة، ٢٠١١) بعنوان إدارة المخاطر في ظل التحكيم المؤسسي للمصارف الكويتية: هدفت الدراسة إلى التعرف على الجهات المتحكمة بالبنوك الكويتية والتي لها دور في إدارة المخاطر. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استبانة وُزعت على عينة الدراسة المكونة من أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي. وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تعد أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي يسهم في تحسين أداء المنظمات من خلال

تحسين إدارة المخاطر بتحديده الجهات وتوزيعه المسؤوليات بين مختلف الأطراف التي لها دور في الحد من هذه المخاطر، وأن المراجعة الداخلية تُعد من الدعائم الأساسية للحوكمة باعتبارها وظيفة ساندة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الخارجية، وإدراك أعضاء مجلس الإدارة لدورهم في إدارة المخاطر، فيما كان المراجع الخارجي أقل الجهات التي تُسهم في إدارة المخاطر، إضافة إلى عدم وجود برامج تدريبية مستمرة للمراجعين، وأعضاء مجلس الإدارة؛ وبالتالي عدم فهم البعض لدورهم في إدارة المخاطر، وقدرتهم على إنجاز مهامهم بكفاءة، وبالشكل الذي يعزز الحوكمة. وتوصي الدراسة بضرورة الالتزام بمعايير المراجعة الدولية، وتعديل التشريعات المرتبطة بواجبات هذه الجهات، وعقد الدورات التدريبية لجميع المستويات الإدارية لتعريفهم بأركان الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر.

١١- دراسة (جاب الله، ٢٠١١) بعنوان مدخل مقترح للمهام الإضافية للمراجع عند إدارة وتقييم مخاطر الأنشطة المصرفية لخدمة مستخدمي المعلومات المالية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة: سعت الدراسة إلى تطوير الأداء المهني لمراجعة البنوك المصرية، بما يتفق مع متطلبات المعايير الدولية للمراجعة، و معايير بازل (٢) بما يساعد على تحقيق عملية المراجعة الرقابية، وتحقيق الملاءة الائتمانية، وملاءة رأس المال؛ ومن ثمّ تحقيق عدالة المركز المالي، وخدمة مستخدمي المعلومات البنكية. واعتمدت هذه الدراسة على المنهجين: الاستقرائي والاستنباطي، من خلال إجراء دراسة ميدانية مُبسطة على عينة عشوائية من فئة الإدارة العليا لشركات الأعمال، وكبار رجال الأعمال، وكبار المودعين بالبنوك، والبنك المركزي، واتحاد البنوك، وأعضاء الإدارة العامة للرقابة المالية على البنوك بالجهاز المركزي للمحاسبات، وبعض المكاتب الخاصة كبيرة الحجم والمزاولة للعمل في القطاع البنكي. وتوصلت الدراسة إلى أن معايير لجنة بازل للرقابة البنكية – بالرغم من أهميتها- إلا أنها غير ملزمة في العمل البنكي، لذا قدم الباحث مدخلا مقترحا للمهام الإضافية للمراجع الخارجي تجاه إدارة وتقويم مخاطر الأنشطة البنكية والمخاطر الائتمانية باعتبارها من أهم المخاطر التي تواجه البنوك، تعتمد على ركائز تقوم معظمها على تفعيل ما جاء في معايير بازل لمواجهة المخاطر الناتجة عن طبيعة عمل البنوك، وتأييد المجتمع الذي حدّده الباحث لأهمية دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة مخاطر الأنشطة البنكية، وضرورة تفعيل توصيات لجنة بازل للرقابة البنكية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمخاطر الأنشط البنكية، وذلك من خلال تفعيل معايير

لجنة بازل الرقابية، وتطبيق المدخل المُقترح للمهام الإضافية للمراجع الخارجي عند إدارة مخاطر الأنشطة البنكية وتقويمها.

١٢-دراسة (الشمري، ٢٠١١) بعنوان تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية: هدفت هذه الدراسة إلى التَّعَرُّف على مدى تأثير قواعد الحوكمة في الرقابة على المخاطر المالية بالجهاز البنكي الكويتي. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استبانة وُزّعت على عينة الدراسة البالغ عددها (٢٠٠) مفردة، مُكوّنة من المراجعين الداخليين، ومجموعة من الإدارة العليا، ومجموعة من المراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة الخارجية المعتمدة، ومجموعة من المراجعين في الجهات الرقابية، مُتمثلة في البنك المركزي الكويتي. وتوصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن هناك تعاونًا بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في الرقابة على المخاطر البنكية، وأن وضع خطة المراجعة يتم بناء على مستوى المخاطر المقبولة من الإدارة، وقيام مجلس الإدارة بالمراجعة الدورية لاستراتيجيات البنك وحدود المخاطر، والتأكد من قِبل الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات الضرورية؛ لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها، وقيام المراجع الخارجي بالمراجعة على أساليب تقويم المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان، والتعاون مع الإدارة لتحديد المستوى المقبول لتلك المخاطر، وأن البنك المركزي الكويتي يهتم بمتابعة مستوى المخاطر وتحليلها، كما يهتم بالرقابة والمتابعة السليمة لتطبيق وسائل إدارة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية. وأوصت الدراسة بتنمية الوعي بأهمية مبادئ الحوكمة، وأهمية دور المراجعة الداخلية تجاهها، ووضع برامج تدريبية مُتخصصة في مجال الحوكمة للموظفين في القطاع البنكي، خاصة إدارات الائتمان والمخاطر وغيرها؛ لإحكام الرقابة، ورفع كفاءة الأداء.

١٣-دراسة (عويس، ٢٠١١) بعنوان مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الأردنية: قامت هذه الدراسة بإلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة في البنوك: أهميتها ومبرراتها، ولفت انتباه المسؤولين عن أسباب عدم تطبيقها ومعوقاته، ودور آليات حوكمة البنوك في الحدِّ من الفساد، وزيادة الإفصاح والشفافية في المعلومات. واعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الاستقرائي، من خلال توزيع استبانة على البنوك الأردنية؛ حيث بلغ عدد البنوك تحت الدراسة (١٧) بنكًا؛ وذلك من أجل جمع البيانات من مجالس الإدارة، وإدارات التدقيق الداخلي بها. وقد توصلت الدراسة

إلى أن البنوك الأردنية لديها ممارسة للحوكمة بشكل عال، وأن هناك اهتمامًا من معظم الدول العربية في إصدار التعليمات الخاصة بالحوكمة.

١٤-دراسة *(Boujelbène and Nabila, 2011)* بعنوان *Impact of Internal Mechanisms of Governance on the Tunisian Banks Risk- Taking*

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الآليات الداخلية للحوكمة، والمخاطر التي تحتفظ بها البنوك على عينة من البنوك التجارية التونسية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧؛ حيث ترمي هذه الآليات إلى الحدِّ من مشاكل الوكالة بين المساهمين، والمديرين، وحجم المجلس، والرئيس التنفيذي، وتركيز الملكية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن خصائص مجلس الإدارة وهيكل ملكية البنك تؤثر في المخاطرة في السياق التونسي، وتركيز الملكية والملكية العامة على زيادة مستوى المخاطر البنكية. ومن جانب آخر؛ فإن للمديرين المستقلين تأثيرًا في خفض مخاطر البنك، وأن حجم البنك له تأثير سلبي في كافة إجراءات المخاطر؛ ما عدا خطر الإعسار.

١٥-دراسة (الهيلع، ٢٠١٢) بعنوان دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل متطلبات الحوكمة: سعت هذه الدراسة إلى التَّعَرُّف على الدور المُتوقّع للمراجع الخارجي في إدارة المخاطر البنكية في ظلّ مُتطلبات الحوكمة، واختبار كيفية تأدية هذا الدور ميدانيًّا على البنوك المصرية. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي، من خلال تصميم استبانة، وإجراء مقابلات شخصية لمديري إدارة المخاطر بالبنوك، ومسؤولي إدارات التفتيش، بالإضافة إلى المراجعين في بعض مكاتب المراجعة. وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أن المراجعة الخارجية التقليدية للبنوك، والتطبيق غير الفعّال لإصدارات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمُتمثلة في اتفاقية بازل (٢) للرقابة على أعمال البنوك؛ تعدّ من أهم الأسباب الداعية إلى تطوير دور المراجع الخارجي؛ لمراجعة إدارة المخاطر في ظلّ متطلبات مبادئ الحوكمة. وأوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة الحوكمة وبازل بين المراجعين الخارجيين؛ حيث يعدُّ تطبيق الحوكمة مؤشرًا على وجود نظم جيدة للرقابة الداخلية بالبنوك، ومؤشرًا فعالًا على جودة تقرير المراجع، كما أوصت بضرورة تشكيل فريق عمل مختص بالجوانب التطبيقية لآليات الحوكمة في القطاع البنكي.

١٦- دراسة (محمد، ٢٠١٢) بعنوان أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون: هدفت هذه الدراسة إلى

إبراز أهمية دور آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية المصرية، في زيادة قدرتها على استخدام محفظة القروض بشكل يُسهم في تطوير تمويل أنشطتها؛ مما يتيح ازدهار الاستثمارات أثناء عملية التوريق، والتقليل من مخاطر محفظة القروض. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية؛ تساعد على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون، كما تُقلّل من احتمالات تعرّض البنك لمخاطر هذين النشاطين، بالإضافة إلى تعزيز موقف البنك وتحسين صورته أمام العملاء والمستثمرين الحاليين والمرتقبين. وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بتفعيل آليات وركائز الحوكمة وتطبيقها؛ وذلك للتحكّم في المخاطر التي يتعرّض لها البنك في نشاطي: منح الائتمان والتوريق، و إلى تعزيز موقف مجلس الإدارة أمام المساهمين والمستثمرين الحالين والمرتقبين من خلال تطبيقها لآليات الحوكمة، إضافة إلى تطبيق معايير لجنة بازل عند التخطيط المستقبلي لأنشطة الائتمان والتوريق.

١٧- دراسة (Gebba 2015) بعنوان *Corporate Governance Mechanisms Adopted by UAE National Commercial Banks* هدفت هذه الدراسة إلى التَّعَرُّف على مدى ممارسة البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة لآليات الحوكمة، وتحديدًا ما إذا كان القانون هو من يفرض ممارسة تلك الآليات، وما إذا كانت البنوك تمتلك مجالس إدارة تتمتّع بالاستقلالية، ومراجعين، ولجان مراجعة. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود مجالس إدارة، ومراجعين، ولجان مراجعة، كما تشير سيطرة المديرين غير التنفيذيين على مجالس الإدارة إلى اعتماد البنوك على مجالس إدارة أكثر استقلالية، وأنه تم اعتماد معظم آليات الحوكمة بسبب فرض القوانين على تلك البنوك. وأخيرًا تكشف هذه الدراسة عن أهمية آليات الحوكمة الداخلية والخارجية في تعزيز فعالية المؤسسات المالية وأدائها.

١٨- (دراسة حسين، ٢٠١٦) بعنوان قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري: تناولت هذه الدراسة تأثير التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك على مستويات مخاطر الائتمان البنكي وانعكاساتها على القيمة المضافة للبنوك في بيئة الأعمال المصرفية المصرية.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (٢٥) بنكا مسجلا لدى البنك المركزي المصري خلال فترة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتي من أهمها: انخفاض مستويات مخاطر الائتمان، وتحسن مستويات القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك عينة الدراسة منذ التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك عام ٢٠١٢.وأوصت الدراسة بضرورة تضافر البنك المركزي، والجمعيات المهنية، ومجالس إدارات البنوك؛ لنشر وتعزيز ثقافة الحوكمة بين موظفي البنوك؛ لتدعيم مكانة البنوك في الاقتصاد وتجنبها للمخاطر المختلفة بما فيها مخاطر الائتمان البنكي.

ثانيًا: تحليل الدراسات السابقة:

من خلال تناول الدراسات السابقة، وما توصلت إليه من نتائج، وما خرجت به من توصيات؛ اتضح ما يلي:

أن كل دراسة انطلقت من مشكلة رئيسة مختلفة عن الأخرى، حاول من خلالها كل باحث الوصول إلى نتائج معينة، ويرجع هذا إلى اختلاف الاهتمامات والفترات الزمانية والمكانية التي طُبّقت فيها تلك الدراسات، فمنها ما طُبّق في بلدان عربية: كالأردن، والإمارات، وفلسطين، والكويت، واليمن، ومصر. ومنها ما طُبّق في دول أخرى: كألمانيا، وإيران، وغانا، والفلبين، وكوريا، والهند. وتُعدّ هذه الدراسات الأساس النظري الذي يخدم الدراسة الحالية عند تكوين الإطار النظري لها، ويُقدّم لها فكرة جيدة عن أبعاد الدراسة، والمحتوى العلمي لها.

كما اتضح أن القاسم المشترك بين الدراسات السابقة؛ هو المخاطر بصفة عامة، ومخاطر الائتمان بصفة خاصة؛ حيث تناولت كل دراسة مجالًا معينًا وعلاقته بالمخاطر، فدراسة: (الشمري ٢٠١١، وأبو عشمة ٢٠١١، وحسين ٢٠١٦)؛ تناولت الحوكمة وآلياتها في القطاع البنكي، والتي اتفقت على الأثر الإيجابي من تطبيقها على الأداء، وتأثيرها في إدارة المخاطر والرقابة عليها، والتي كان لها أهمية في موضوع البحث الحالي. أما دراسة (Bodla and Verma 2009)؛ فأظهرت الدور الرقابي لمجلس الإدارة واختصاصه في الموافقة على سياسات مخاطر الائتمان، وركزت دراسة (سعد الدين ٢٠٠٩) على وظيفة المراجع الداخلي في تقويم المخاطر البنكية وضبطها، واتفقت على أهمية دوره في تقويم إدارة المخاطر وتفعيلها. أما دراسة (الورفلي ٢٠٠٧، والهيلع ٢٠١٢) فركزت على دور المراجع الخارجي في تقويم مخاطر الائتمان البنكي، واتفقت على أن هناك قصورًا في المراجعة الخارجية تتمثّل

في: عدم قدرتها على تقويم الأنشطة الائتمانية؛ بسبب النقص في معالجات هذه المخاطر من قِبل معايير المراجعة الدولية للأنشطة البنكية.

ثالثًا: أهم ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

١. ندرة في الدراسات والأبحاث العلمية في المملكة العربية السعودية التي تناولت مشكلة هذه الدراسة، المُتمثّلة في دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.
٢. إيمانًا بأهمية تكامل الدراسات والأبحاث؛ فإن الدراسة الحالية تُعدّ امتدادًا لجهود الباحثين في هذا المجال، الذي مازال بحاجة إلى المزيد من الاهتمام، خاصة أن هذه الدراسات طُبّقت في بيئات مختلفة عن بيئة الأعمال في المملكة، والتي - لا شك- أنها تختلف عن غيرها من الدول الأخرى.
٣. تُعدّ الدراسة الحالية – على حدِّ علم الباحثتان – الدراسة الأولى من نوعها، التي تُقدّم تحليلًا حول دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي بالمملكة العربية السعودية.
٤. تطرّقت الدراسة إلى جانب تحليل المشكلة، من خلال دراستها دراسة ميدانية، وعلى البيئة السعودية؛ للتعرّف على دور كل من: مجلس الإدارة، والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي، ومؤسسة النقد العربي السعودي في متابعة تلك المخاطر؛ بهدف الحدِّ منها وتقليصها؛ تمهيدًا للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على جميع البنوك، واقتراح بعض التوصيات التي من شأنها المساهمة في الحدِّ من هذه المخاطر.

القسم الثالث : الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الائتمان البنكى

تمهيد

تطرقت الباحثتان في هذا المبحث الى مفهوم الائتمان البنكي واهميته وانواعه ومخاطره ومعاييره كما يلي :

أولًا: مفهوم الائتمان البنكي:

تعدّدت أدبيات الكتّاب والباحثين في مختلف المجالات حول مفهوم الائتمان البنكي ، وقد عرّف الائتمان البنكى بأنه: "عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة؛ أن يمنح عميلًا - بناء على طلبه، سواء حالًا أو بعد وقت معين- تسهيلات في صورة أموال نقدية، أو صورة أخرى؛ وذلك لتغطية العجز في السيولة؛

ليتمكّن من مواصلة نشاطه. أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهّد، مُتمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهّد البنك نيابة عن العميل لدى الغير" (حابس ٢٠١١، ٤).

ويتضح للباحثتان من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أن البنوك تعتمد في تعاملاتها على أموال المودعين؛ لذلك يجب أن يرتكز الائتمان على الثقة التي يُوليها البنك لعميله (فردًا أو شركة)، عندما يضع تحت تصرّفه مبلغًا من المال، على أن يتعهّد العميل بسداد ذلك المبلغ، وفوائده، والعمولات المُستحقة عليه خلال الفترة المُتفق عليها، وضمن الشروط الواردة في عقد الائتمان، وأن التسهيل الائتماني إما أن يكون مبلغًا من المال يضعه البنك تحت تصرّف العميل، وإما تعهدًا صادرًا من البنك بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر.

ثانيًا: أهمية الائتمان البنكي:

يمكن النظر الى أهمية الائتمان من خلال ثلاث مستويات فيما يلي (رزق ٢٠١٥، ٤٨-٤٩):

أ- **على مستوى البنك،** يساهم الائتمان في تحقيق عوائد مالية تشكل الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من النشاط البنكي، وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

ب- **على مستوى الاقتصاد،** يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال إنشاء المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية، والتي تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة تفوق الموارد الذاتية لهذه المشروعات؛ لذلك تلجأ إلى الاقتراض من البنوك.

ج- **على مستوى العميل،** حيث يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية المعمرة، على الرغم من عدم قدرتهم على دفع قيمتها في الوقت الحاضر، على أن يتم سدادها على أقساط بضمان دخولهم المستقبلية.

ثالثًا: أنواع الائتمان البنكي:

يأخذ الائتمان البنكي تصنيفات متعددة؛ إذ يمكن تصنيف الائتمان تبعًا لطبيعته، والغرض منه، ومدته، ومن حيث الجهة المستفيدة كما يلي:

أ- من حيث طبيعة الائتمان:

يُقسّم الائتمان من حيث طبيعته إلى (قورة ٢٠٠٢، ٦٠):

١. **الائتمان المباشر:** وهو الذي ينتج عنه رصيد مدين؛ نتيجة سحب العميل لمبالغ نقدية، ويشمل: القروض والسلفيات، والجاري مدين، والكمبيالات المخصومة.

٢. **الائتمان غير المباشر:** وهو الذي يضمن فيها البنك عميله في التزام محدد، ويشمل: خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، وبطاقات الائتمان.

ب- من حيث الغرض من الائتمان:

يُقسّم الائتمان من حيث الغرض من استخدامه إلى (خريس ٢٠١٥، ٤٧):

١. الائتمان الاستهلاكي: ويُقدّم عادة للأفراد؛ لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية، مثل: شراء السيارة، أو الأثاث، أو السلع المعمرة الأخرى، ويأخذ هذا النوع غالبًا شكل البيع بالتقسيط.
٢. الائتمان الإنتاجي: ويُقدّم للمشروعات الإنتاجية؛ لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أراضٍ، وآلات، وتجهيزات فنية مختلفة.
٣. الائتمان التجاري: وهو الذي يُقدّم للمشروعات؛ لتمويل عملياتها الجارية، مثل: تمويل مشتريات المواد الأولية، وأجور العمال، ومصاريف الصيانة، والوقود.

ج- **من حيث مدة الائتمان:**

يُقسّم الائتمان من حيث مدته إلى (محمد ٢٠١٢، ٦٢٨):

١. الائتمان قصير الأجل: وهو الذي لا تزيد مدته عن عام، ويكون في العادة ثلاثة أو ستة أشهر، ويهدف إلى تمويل العمليات الجارية.
٢. الائتمان متوسط الأجل: وهو الذي تتراوح مدته ما بين عام وخمسة أعوام، ويُستخدم لتمويل المشروعات في بعض العمليات الرأس مالية، مثل: تطوير الإنتاج، أو شراء الآلات.
٣. الائتمان طويل الأجل: هو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، وتلجأ إليه المشروعات لتمويل احتياجاتها من رؤوس الأموال الثابتة، كشراء الأراضي الزراعية، أو بناء عقار.

د- من حيث الجهة المستفيدة من الائتمان:

يُقسّم الائتمان من حيث الجهة المستفيدة إلى (بلمقدم، فراونة ٢٠١٠، ٩٠) إلى:

١. الائتمان الخاص: ويوجّه للأفراد وشركات الأعمال.
٢. الائتمان العام: ويوجّه للقطاع العام، ويشمل: الوحدات والدوائر الحكومية على كافة مستوياتها.

ومع اختلاف الائتمان البنكي في طبيعته، والغرض منه، ومدته، ومن حيث الجهة المستفيدة من عميل إلى آخر؛ إلا أن الخطر موجود دائمًا بالائتمان الممنوح، والذي يعدُّ من أشد أنواع المخاطر التي تتعرّض إليها البنوك؛ لذلك سوف تتناول

الباحثتان هذه المخاطر بشيء من التفصيل.

رابعًا: مخاطر الائتمان البنكي:

تعتبر المخاطر الائتمانية من اهم المخاطر الرئيسة التي تواجهها البنوك ؛ حيث أشار Zhao (٢٠٠٧، ٨٨) بأنها: المخاطر الرئيسة التي يواجهها القطاع البنكي.

وترى الباحثتان أنه يمكن تعريف المخاطر الائتمانية بأنها: المخاطر الناجمة عن تأخر العميل، أو عدم قدرته، أو رغبته في سداد المبالغ المُستحقة عليه، والتي تشمل: مبلغ القرض، وفوائده، والعمولات في تاريخ الاستحقاق، وفقًا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان؛ الأمر الذي يتسبّب في خسائر مباشرة للبنك. وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة، وتكاليف المعاملات، والمصاريف المُتَعَلِّقَة بالائتمان المُتعثّر. والجدول التالي يُبيِّن نسبة مخاطر الائتمان للبنوك عينة الدراسة بناءً على المعادلة التالية:

نسبة مخاطر الائتمان = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

جدول رقم (٢-١): نسبة مخاطر الائتمان للبنوك عينة الدراسة.

السنة	إجمالي القروض بالريال	إجمالي الودائع بالريال	نسبة مخاطر الائتمان
٢٠٠٦ م	٤٥١٨٧٥	٥٩١٢٥٩	٠.٧٦
٢٠٠٧ م	٥٤٩٨٨٤	٧١٧٥٦٤	٠.٧٦
٢٠٠٨ م	٧٠٣٦١٧	٨٤٦١١٨	٠.٨٣
٢٠٠٩ م	٧٠١٧٠٦	٩٤٠٥٤٨	٠.٧٤
٢٠١٠ م	٧٣٥٠١٠	٩٨٤٨٥٠	٠.٧٤
٢٠١١ م	٨١٤٩٨٨	١١٠٣٦٣٤	٠.٧٣
٢٠١٢ م	٩٥١٠٢٢	١٢٦٠٦٠٨	٠.٧٥
٢٠١٣ م	١٠٦٥٥٣٣	١٢٩١٨٤٧	٠.٧٥
٢٠١٤ م	١١٩٤٥٢٠	١٥٧٥٥٧٩	٠.٧٦

*المصدر: إعداد الباحثتان ، بالرجوع إلى التقارير المالية السنوية (٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١).

ومن الجدول أعلاه؛ نلاحظ أنه كلما ارتفع إجمالي القروض بنسبة أكبر من إجمالي الودائع؛ ترتفع مخاطر الائتمان. وكلما انخفض إجمالي القروض بنسبة أكبر من إجمالي الودائع؛ تنخفض مخاطر الائتمان. ويلاحظ أن مخاطر الائتمان قد وصلت

لأعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٨؛ حيث وصلت إلى ٨٣٪، ويُعزى سبب ذلك - على حدّ علم الباحثتان - إلى أن القطاع البنكي في المملكة العربية السعودية كان من أكثر القطاعات تأثرًا بالأزمة المالية؛ لكن نسبة القروض إلى الودائع مازالت أقل من الحدِّ الاحترازي البالغ ٨٥٪، الذي وضعته مؤسسة النقد العربي السعودي لمنع احتمالية الإفراط في منح القروض.*

خامسًا: أسباب مخاطر الائتمان البنكي:

تعدّدت الأسباب المؤدية إلى المخاطر الائتمانية، فمنها ما هو راجع للعميل- وهي أكثر الأسباب شيوعًا- ومنها ما يرجع للبنك، وأسباب عامة، والتي تلخصها الباحثتان على النحو التالي (وهيب ٢٠١٣، ٢٣٨-٢٣٩؛ الناير ٢٠١٢، ٤٦-٤٧):

أ- المخاطر الناجمة عن العميل:

ويُقصد بها أن السبب الرئيس لحدوث هذه المخاطر؛ العميل، سواء كان ذلك عن عمد، أو خارج عن إرادته، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها: عدم تقديم العميل للمعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التسهيل الائتماني، وعدم الالتزام بتوجيهات البنك المُتَعَلِّقَة بسير الائتمان أو نشاط العميل، ونقص الخبرات الإدارية والفنية، وغياب الإدارة المالية السليمة، أو استخدام التسهيل في غير الغرض الذي مُنح من أجله، والتوسّع في المشروع خلافًا لما جاء بدراسة الجدوى دون الحصول على موافقة مُسبقة من البنك.

ب- المخاطر الناجمة عن البنك:

وتعني مسؤولية البنك الكاملة عن وقوع مخاطر الائتمان، ومن هذه الأسباب: القصور في إجراء الدراسات الائتمانية، ونقص الكفاءة الفنية في جهاز الائتمان الذي قام بالدراسة الائتمانية، واتباع سياسة ائتمانية تستهدف تغليب الربح على المخاطرة، وعدم كفاية الضمانات المُقدّمة، والتأكد من صحتها، بالإضافة إلى منح التسهيل تحت ضغوط شخصية أو مجاملة لبعض الأشخاص.

ج- المخاطر الناجمة عن أسباب خارجية:

وهي المخاطر الخارجة عن إرادة البنك والعميل، وتتمثل في الأسباب المُتَعَلِّقَة بالظروف الاقتصادية والسياسية، مثل: المنافسة الشديدة، واستحداث منتجات أو سلع

* رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي حد معدل الإقراض إلى الودائع من ٨٥% إلى ٩٠%.

بديلة؛ بما يؤثر في الطلب على منتجات المشروع، ودخول الاقتصاد في مرحلة الركود، أو انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب التضخم؛ مما يؤثر في قدرة العميل على سداد التزاماته، بالإضافة إلى التغير المفاجئ في أنظمة الدولة وقوانينها.

ومما سبق؛ ترى الباحثتان أن تحقّق هذه الأسباب قد يؤدي إلى عدم إمكانية البنك من استرداد قيمة الائتمان، والعائد المُتوقّع منه الذي مُنح إلى العملاء؛ وبالتالي حدوث الخسارة للبنك، لذلك إذا كانت أسباب المخاطر واضحة، فعلى البنوك التدخل المبكر بالمتابعة والرقابة وتحديد أساليب العلاج المناسبة التي تعد حجر الزاوية في علاج أسباب هذه المخاطر.

سادسًا: أنواع مخاطر الائتمان البنكي:

يمكن القول بأن هناك شبه إجماع من قِبل الباحثين في تصنيفها إلى نوعين رئيسين، وهما: المخاطر العامة، والمخاطر الخاصة (سعد الدين ٢٠٠٩، ١٦٣ ؛ كتلو وحزوري والفخري ٢٠١٠، ٢٩٥-٢٩٨).

أ- **المخاطر العامة (النظامية):** وتتمثّل هذه المخاطر في الآتي:

١. مخاطر أسعار الفائدة: وهي المخاطر الناتجة عن التغير في مستوى الأسعار المستقبلية للفائدة.
٢. مخاطر التضخم: ويُقصد بها المخاطر المترتبة عن انخفاض القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض وفوائده.
٣. مخاطر الكساد: وتتمثل في الآثار الاقتصادية السلبية التي تُؤثر في نشاط العميل؛ وبالتالي على قدرته في سداد التزاماته تجاه البنك.
٤. مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التحركات غير المتوقعة لأسعار السوق، والتي يمكن أن تؤثر فيه بصورة سلبية؛ وبالتالي على قدرة العميل على السداد.

ب- **المخاطر الخاصة (غير النظامية):**

وهي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية سداد الائتمان؛ نتيجة لأسباب تتعلق بالبنك أو بالمقترض بصورة مباشرة، ومن أمثلة ذلك: ضعف الإدارة، والأخطاء الإدارية، والإفلاس، وتلف المخزون.

مما سبق؛ يتضح الباحثتان أن الائتمان البنكي ينطوي عليه العديد من المخاطر، التي تتطلب تقويمها وإدارتها بشكل جيد؛ لضبطها والحدِّ منها؛ سعيًا لتحقيق أهداف البنوك وازدهارها. ولتفادي هذه المخاطر يتم الاستناد إلى مجموعة من

المعايير عند منح الائتمان؛ لِتُجنب البنوك الوقوع في المخاطر، وتُمكّنها من الوصول إلى القرار الائتماني المناسب.

سابعًا: معايير منح الائتمان:

يُعدُّ نموذج المعايير الائتمانية المعروف بـ(5Cs)؛ أبرز منظومة ائتمانية على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقًا لها يقوم البنك - بوصفه مانحًا للائتمان- بدراسة تلك الجوانب لدى عميله؛ لتقويم قدرته على سداد مبلغ القرض، وفقًا للشروط المتفق عليها، وتتمثل هذه المعايير فيما يلى : (اللوزي وآخرون ٢٠١٠، ٢٠-٢١)، (Gullo 2012, 27- 28)؛ ((Coiley 2014, 17- 18)

أ- الشخصية (Character):

ب- القدرة (Capacity):

ج- **رأس المال (Capital):**

د- الضمان (Collateral):

هـ - الظروف المحيطة (conditions):

ثامنًا: دور لجنة بازل في الرقابة على البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان :

في ظل تصاعد مخاطر الائتمان ؛ بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك. وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تأسست لجنة بازل للرقابة عام ١٩٧٤، من قِبل محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشر: بلجيكا، وكندا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والسويد، وهولندا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية؛ لضمان سلامة أعمال البنوك واستقرارها، وذلك إثر انهيار بنوك عالمية في السبعينيات (Jablecki,2009,16-17)، وظهور مخاطر لم تكن معروفة من قبل، كمخاطر التسوية، وزيادة حدة المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية (عبده ٢٠١٢، ١٨). وقد انبثق عن هذه اللجنة ثلاث اتفاقيات: بازل (١)، وبازل (٢)، وبازل (٣). وأصدرت اللجنة اتفاقية بازل (١) في عام ١٩٨٨؛ حيث تم وضع معيار موحد لكفاية رأس المال، وذلك بتحديد حد أدنى ٨٪ لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية. وفي عام ١٩٩٦ أصدرت اللجنة تعديلًا على الاتفاقية يتمثّل في تغطية كفاية رأس المال لكل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق (Basel committee 2009,2-3) . وقد تعرضت هذه الاتفاقية للانتقاد من قِبل الخبراء والمصرفيين، وذلك لعدم كفايتها للتعبير عن الصحة المالية للمؤسسات البنكية؛ نظرًا لاستخدامها

مقياسًا واحدًا لتقويم مخاطر الائتمان، دون المراعاة لأحجام البنوك، ونوعية أصولها وعملائها، وغياب العدالة في تحديد أوزان المخاطر الائتمانية؛ لأنها لم تأخذ في الاعتبار اختلاف التصنيف الائتماني، والقدرة على السداد بين عميل وآخر، كما غلب على تقدير المخاطر التقدير التحكّمي الأقرب إلى التقدير الإداري أو التنظيمي، الذي كان أشبه بعملية ميكانيكية حسابية لا تأخذ في اعتبارها تقديرات السوق لهذه المخاطر (عبدالله ٢٠١٢، ٦). ونظرًا لهذه الانتقادات والأزمات البنكية خلال التسعينيات؛ قامت لجنة بازل في عام ١٩٩٩ بإصدار اتفاقية بازل (٢)، التي مثّلت تطورًا كميًّا ونوعيًّا عن اتفاقية بازل (١)، وكانت أكثر شمولًا وحساسية لقياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك (Balin 2008, 6)؛ حيث هدفت الاتفاقية إلى تدعيم النظام المالي العالمي وتقويته، وتطوير أداء البنوك، وتحديدًا النشاط الائتماني، وتفعيل الرقابة على مخاطر الائتمان، وتطوير دور المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، ووضع الأطر المناسبة للتحوط ضد كافة المخاطر التي تواجهها البنوك وقد أصدرت لجنة بازل عام ٢٠٠٠ وثيقة تُعدُّ من أهم الوثائق المتعلقة بمبادئ إدارة مخاطر الائتمان، والتي يضمن تطبيقها بشكل سليم إدارة جيدة للمخاطر، وأهم هذه المبادئ هي (Basel committee 2000, 3- 4):

١. إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان.
٢. العمل في ظل عملية ائتمان سليمة.
٣. المحافظة على عملية إدارة مخاطر ائتمان سليمة، وقياسها، ومراقبتها.
٤. التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان.

وفي عام ٢٠٠٥ أصدرت اللجنة توجيهات التفتيش المُعتمدة للبحث عن المخاطر تتعلق بإدارة مخاطر الائتمان؛ بحيث تأخذ في الاعتبار مدى خطورتها، والحاجة إلى إدارتها بشكل مناسب، وركّزت تلك التوجيهات على ضرورة أن تقوم البنوك بإيلاء مخاطر الائتمان اهتمامًا رئيسًا، وأن يتم تفعيل سياسة للقروض يتم مراجعتها من قِبل مجلس الإدارة؛ بحيث تغطي منهجية قياس تلك المخاطر، ومراقبتها، والتحكّم فيها (Bodla &Veram 2009, 47-48)، واستخدام نماذج تقويم متطورة لمخاطر الائتمان؛ لتعزيز كفاية رأس المال (Khashman 2010, 6233).

وقد ركّزت لجنة بازل (٢) على ثلاثة دعائم أساسية، وهي (سعد الدين ٢٠٠٩، ١٦٤):

أ- متطلبات الحدِّ الأدنى لرأس المال:

وتعني ضرورة التزام البنوك بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال ٨٪، بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر، مع إضافة نوع جديد من المخاطر، وهي مخاطر التشغيل (Cai and Wheale 2007, 270).

ب- عمليات المراجعة الرقابية:

تقوم على ضرورة وجود ضوابط رقابية تهدف إلى التأكد من التزام البنوك بمعدل كفاية رأس المال، وتحديد نسبة المخاطر، وملاءمة طرق قياسها، بالإضافة إلى أهمية وجود مراجعين خارجيين للتدخّل المبكر حال ظهور المخاطر ومواجهتها.

ج- انضباط السوق:

وتتضمن هذه الدعامة متطلبات جديدة للإفصاح عن الأساليب والأنظمة المُتبعة لإدارة المخاطر ورقابتها، وطرق احتساب كفاية رأس المال.

وإثر تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٧، وما حدث للنظام المالي الدولي من تآكل في مستوى رأس المال ونوعيته في عدد كبير من البنوك العالمية، والإفراط في عمليات الإقراض؛ كان لا بدّ من إعادة النظر في القوانين الرقابية والإشرافية الدولية التي تنظم عمل البنوك؛ لذا أصدرت اللجنة معيار بازل (٣) عام ٢٠١٠؛ بهدف تعزيز معيار بازل (٢)، وإيجاد نظام بنكي يتسم بالقوة والمرونة؛ حيث ناقشت معايير الإصلاح، والدروس المستفادة من الأزمة المالية التي عانت منها العديد من الدول، من حيث عدم كفاية رأس المال وجودته، وتغطيته المحدودة للمخاطر، والزيادة المُفرطة في الاقتراض.

ويتكوّن معيار بازل (٣) من التحسينات الرئيسة، التي تتمثّل في تعزيز جودة رأس المال النظامي، وتعزيز تغطية المخاطر، ووضع مخصصات إضافية لرأس المال، ونسبة الإقراض، واستحداث معايير السيولة العالمية، التي تهدف إلى تعزيز صلابة البنوك، وجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، من خلال احتفاظ البنوك بنسبة ٧٪ من رؤوس الأموال كاحتياطي؛ لتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز قدرة النظام البنكي على تحمّل الأزمات المالية المستقبلية (عبده، ٢٠١٢، ١٨- ١٩).

وتُعدّ المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي قامت بتطبيق معايير لجنة بازل، ففي عام ١٩٩٢ طبّقت مؤسسة النقد العربي السعودي معيار كفاية رأس المال على أساس المخاطر بازل (١) على البنوك السعودية، وفي عام ٢٠٠٨ طبّقت معيار كفاية رأس المال بازل (٢)، الذي حدّد متطلبات رأس مال المخاطر

التشغيلية، ومتطلبات رأس مال أكثر حساسية لمخاطر السوق والائتمان. وبدأت المؤسسة منذ عام ٢٠١١ بتطبيق ومتابعة العناصر الرئيسة لإطار عمل معيار بازل (٣)، ضمن الجدول الزمني الذي أقرّته لجنة بازل، وشمل ذلك نسبة الرفع المالي عام ٢٠١١، ونسب السيولة عام ٢٠١٢، ونسب كفاية رأس المال ٢٠١٣. كما طُبّق معيار بازل (٣) فيما يتعلق بالدعامة الأولى المتعلقة بمخاطر الائتمان، والدعامة الثانية المتعلقة بالمراجعة الرقابية، والثالثة الخاصة بالإفصاح عن البيانات البنكية، ويتم تطبيق بازل (٣) تدريجيًّا حتى عام ٢٠١٩.

وأعلن محافظ مؤسسة النقد أن البنوك السعودية ستستمر في موقع الصدارة في الصناعة المصرفية العالمية بنسب رأس مال قوية، وسيولة عالية، ونسب إقراض إلى رأس مال معتدلة (مؤسسة النقد العربي السعودي ٢٠١٥، ٦٩).

وترى الباحثتان أن التزام المملكة بمعايير لجنة بازل؛ ساهم في الحفاظ على النظام البنكي، وعزّز من قوته ومتانة أدائه؛ وبالتالي عزّز وجودها على الساحة المصرفية العالمية.

المبحث الثاني: الابعاد المتعددة للحوكمة في البنوك

تمهيد:

اكتسبت قضايا الحوكمة اهتمامًا متزايدًا من قِبل المنظمات المهنية والباحثين على مدى العقدين الماضيين؛ فظهر مصطلح الحوكمة في المملكة المتحدة ضمن التقرير الشهير الذي أصدره كادبوري بعنوان: "الجوانب المالية للحوكمة"، وكان ذلك بداية الاهتمام بهذا المفهوم. وفي البيئة الأمريكية ظهر مرتبطًا بالأزمات المالية. وعلى المستوى الدولي يُعدُّ التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم (التهامي والقرشي ٢٠١٠، ١٦٤).

أولًا: مفهوم الحوكمة :

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٤) بأنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، وحملة الأسهم بها، وغيرهم من أصحاب المصالح. كما تقدّم الهيكل الذي تتحدّد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، والرقابة على الأداء" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٤، ١٣).

وترى الباحثتان ان تعدّد الآراء بين المُنظمات والباحثين في التعبير عن مفهوم الحوكمة، ذلك وفقًا لتعدد اختصاصاتهم واهتماماتهم، وشمولها للعديد من الأبعاد

المالية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ لكنها تشترك في الاهتمام بتطوير الأداء، وتحقيق الإفصاح، والشفافية، والمُساءلة.وبناء على ذلك؛ تعرف الباحثتان الحوكمة بأنها: منظومة مُتكاملة من المبادئ، والقوانين، والآليات التي تعمل معًا من أجل إدارة شؤون البنك والرقابة عليها؛ لتحقيق أهداف البنك، وحماية حقوق ومصالح كافة الأطراف المرتبطة بها، وتعزيز الإفصاح والشفافية.

ثانيًا: أهمية الحوكمة في القطاع البنكي:

يرجع الاهتمام بالحوكمة فى البنوك إلى الاختلاف في طبيعة أنشطتها عن غيرها من الشركات المساهمة؛ لكونها مسؤولة عن حماية أموال المودعين، وضمان استقرار نظام الدفع، والحد من المخاطر (Gebba 2015, 25). كما أن معظم الأموال في البنك ودائع يشترط أن تكون متوفرة عند طلب المودعين لها، في حين أن أصول البنك تكون في معظمها قروضا متوسطة أو طويلة الأجل، وهذا يعني أن جوهر عملها يرتكز على إدارة المخاطر، والعمل على احتوائها لتعظيم العائد على الاستثمار، الذي يُعدُّ مقياسًا للربح (عطية ٢٠٠٥، ٤١٥). بالإضافة إلى أن انهيار البنوك لا يؤثر فقط في الأطراف ذوي المصلحة من عملاء، ومُودعين، ومقرضين؛ ولكن يؤثر في استقرار البنوك الأخرى، من خلال العلاقات الموجودة بينهم بما يُعرف بسوق ما بين البنوك؛ وبالتالي يؤدي إلى إضعاف النظام المالي بأسره؛ لذلك ولضمان فعالية الرقابة على المخاطر، لا بدّ من تطبيق جيد للحوكمة يُسهم في دعم الجهود المبذولة لإدارة مخاطر البنك (باوارث ٢٠١٢، ٤٣).

ويؤدي تطبيق الحوكمة في البنوك إلى نتائج إيجابية، من أهمها: زيادة فرص التمويل، وخفض تكلفة الاستثمار، واستقرار سوق المال، والحدّ من الفساد المالي والإداري، وتحسين التقييم الائتماني، وتعزيز العلاقة مع المقترضين وتشجيعها للشركات المُقترضة منها بتطبيق الحوكمة، التي تؤدي إلى الإقلال من التعثّر؛ وبالتالي خفض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك (عويس ٢٠١١، ٢١٦).

وفي ضوء ما سبق؛ تؤكد الباحثتان على أهمية الحوكمة، ودورها في المحافظة على سلامة القطاع البنكي واستقراره، من خلال تعزيز المساءلة والرقابة الفعّالة التي تُجنّبها حدوث حالات الإفلاس والتعثّر المالي؛ ومن ثمّ رفع مستوى أداء البنك، وتخفيض مخاطره، وزيادة الإفصاح والشفافية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية.

ثالثًا: أهداف الحوكمة فى البنوك :

لتطبيق الحوكمة في البنوك العديد من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي (أبو بكر ٢٠١٠، ٢٨- ٢٩؛ الجهني ٢٠١٤، ٥٠- ٥١):

١. تحقيق الرقابة على جميع الأعمال داخل البنك.
٢. تحقيق الشفافية والعدالة.
٣. تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
٤. حماية حقوق المساهمين وأموال المودعين.
٥. تجنّب حدوث الأزمات المالية من خلال تخفيض المخاطر؛ مما ينعكس على تحسين أداء البنوك وكفاءتها، ودعم استقرارها.

رابعًا: آليات الحوكمة:

هي مجموعة الأساليب التي جاءت لحلّ مشاكل وصعوبات تطبيق ممارسة الحوكمة، وتعمل بصفة رئيسة على حماية وضمان حقوق المساهمين والأطراف ذوي المصالح، (محمد وعبدالرزاق ٢٠١٢،٤٦٤).

وتقسم اليات الحوكمة من قِبل الكُتّاب والباحثين في مجال الحوكمة إلى مجوعتين : الأولى الآليات الداخلية وتنصبّ على أنشطة البنك، واتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق أهدافها. والأخرى الآليات الخارجية التي تتمثّل في العوامل المؤثرة في أداء البنك، والتي يكون مصدرها البيئة الخارجية المحيطة؛ لكنْ هناك اختلاف حول محتويات كل مجموعة، ومدى كفاءة تلك الآليات بالارتباط مع نظام الحوكمة السائد. وبالرجوع إلى ما تناوله الكُتّاب والباحثون في تصنيف آليات الحوكمة كما يلي:

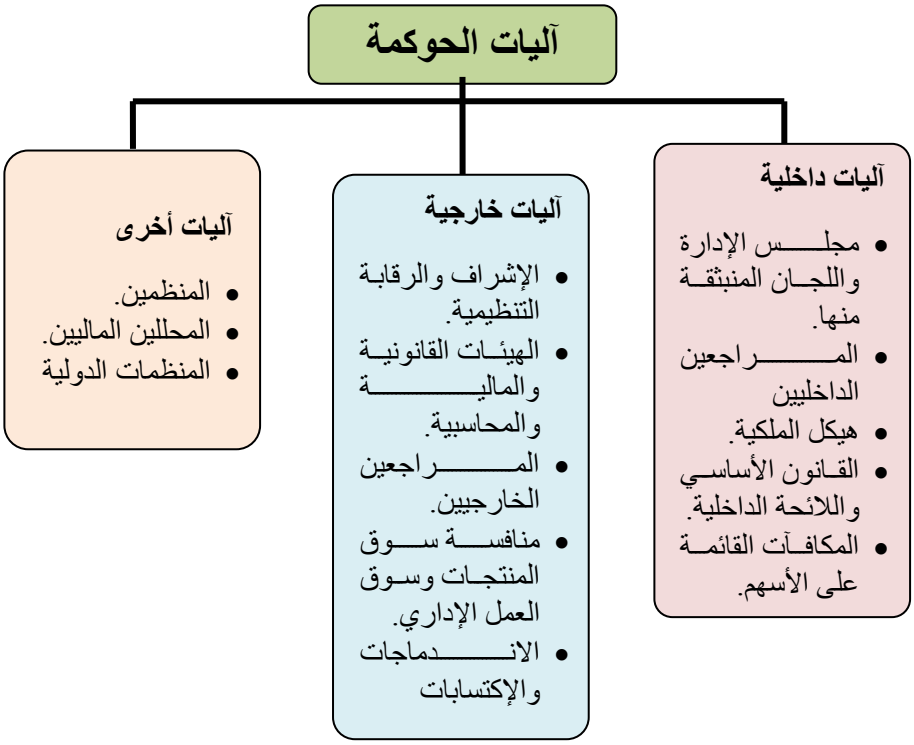

المصدر: إعداد الباحثتان

شكل رقم (٢-١) آليات الحوكمة

خامساً : واقع الحوكمة في المملكة العربية السعودية:

في ضوء تعاظم الاهتمام الدولي بالحوكمة، وعدّها مقياسًا مهمًّا لكفاءة السوق المالية، وإدراكًا من هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية بواجبها نحو تطوير السوق المالية؛ قامت بإصدار لائحة حوكمة الشركات في المملكة بموجب القرار رقم ١- ٣١٢- ٢٠٠٦، في ٢١/ ١٠/ ١٤٢٧هـ، الموافق ١٢/ ١١/ ٢٠٠٦، والمُعدّل بموجب القرار رقم ١- ١- ٢٠٠٩، في ٨/ ١/ ١٤٣٠، الموافق ١/٥/ ٢٠٠٩، وقد تضمّنت اللائحة خمسة أبواب شملت تسع عشرة مادة، يتناول الباب الأول: الأحكام التمهيدية، والثاني: حقوق المساهمين والجمعية العامة، ويتناول الباب الثالث: الإفصاح والشفافية، في حين يتناول الباب الرابع: مسؤوليات مجلس الإدارة ووظائفه، وختامًا تضمّنت اللائحة في بابها الخامس أحكام النشر

والنفاذ من تاريخه (هيئة السوق المالية، ٢٠٠٦).

وفي عام ٢٠١٢ أصدرت المؤسسة " المبادئ الرئيسة للحوكمة في البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية"، والتي حُدّثت في ٢٠١٤ بما يتفق مع أفضل الممارسات المُتعارف عليها دوليًّا؛ وتُعدُّ هذه المبادئ مُكمّلة للوائح والتعاميم الصادرة عن مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية، والمُتعلقة بتعليمات الحوكمة ومبادئها الرئيسة، حيث وضعت ستة مبادئ رئيسة تهدف إلى مساعدة البنوك على تعزيز الأطر العامة للحوكمة، ومساعدة أعضاء المجلس والإدارة العليا في الإشراف على أنشطة البنك، (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٤):

ومما سبق، يتضح للباحثتان الجهود التي قامت بها مؤسسة النقد العربي السعودي على مدى العقود الماضية في إصدار لائحة ومبادئ الحوكمة لدعم حوكمة البنوك، وتُعزّز ثقافة الإدارة السليمة، وتُسهم في بناء أطر عمل قوية؛ للرقابة على المخاطر وإدارتها بالأساليب المهنية، والحدّ من تأثيرها السلبي في أعمال البنك وعملائه.

المبحث الثالث : دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي

تمهيـــــد:

زاد الاهتمام بالمخاطر الائتمانية في البنوك بعد الأزمة المالية التي أدّت إلى إفلاس العديد من البنوك والشركات على مستوى العالم؛ حيث أجبرت الضغوط التنظيمية والاقتصادية البنوك والشركات على زيادة الاهتمام بالمخاطر التي تتعرّض لها ومتابعتها؛ للتخفيف من حِدّتها، واتباع طرق أكثر شمولية لإدارتها (IIA 2011, 6).

وفيما يلي توضيح دور بعض آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي :

أولًا: دور أعضاء مجلس الإدارة في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي:

يُعدُّ مجلس الإدارة السلطة العليا لاتخاذ القرار بالبنك، ويُمثِّل المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح. وقد تركّز النقاش في السنوات الأخيرة على أعضاء مجلس الإدارة؛ بوصفهم أحد أهم آليات الحوكمة لأنظمة الرقابة الداخلية.

ونتيجة للأزمات التي مرّ بها العديد من البنوك؛ فقد نادى المساهمون والأطراف ذو المصلحة بضرورة تحمُّل مجالس الإدارة لمسؤولياتهم بوضع السياسات، والاستراتيجيات، والخطط، وأدوات المتابعة والرقابة؛ حيث إن مسؤوليات

أعضاء مجلس الإدارة في مفهومها الحديث التوفيق بين المصالح المتضاربة للفئات المختلفة.

وعند الوقوف على دور أعضاء مجلس الإدارة في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي؛ فإنه يتطلّب منهم القيام بالآتي (أبو كمال، ٢٠٠٧، ٨٣؛ عثمان ٢٠٠٨، ٨٢؛ أبو عشمة ٢٠١١، ٢٨٥- ٢٨٦):

١. مراجعة الاستراتيجيات الرئيسة للبنك، والمُصادقة عليها، والإشراف على تنفيذها وتطويرها.
٢. مراقبة الأنشطة وجميع العمليات؛ لضمان عدالة المعاملة بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط البنك.
٣. وضع الأسس والقواعد التي تنظّم عملية منح الائتمان.
٤. توضيح القطاعات والأنشطة التي يوجّه البنك إليها تسهيلاته الائتمانية، وأسلوب تقدير التسهيلات، والأغراض التي تُمنح من أجلها، وآجالها، والضمانات التي تقبلها، وأنواعها.
٥. الموافقة والمراجعة الدورية لإستراتيجية مخاطر الائتمان وسياستها، وأن تعكس هذه الإستراتيجية مدى تقبّل البنك لهذه المخاطر، ومستويات الربحية التي يُتوقّع من البنك تحقيقها، من خلال إدراك مخاطر الائتمان المختلفة.

ثانيًا: دور المراجع الداخلي في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي:

تُعدُّ المراجعة الداخلية أحد الآليات الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة، وقد زاد الاهتمام بها في ترسيخ حوكمة جيدة للبنوك بعد زيادة الأزمات المالية التي أدت إلى انهيار العديد من البنوك؛ لذا أصبح من الضروري توسيع نطاق المراجعة الداخلية من مراجعة تقتصر على المراجعة المالية والمحاسبية؛ إلى مراجعة ترتكز على المخاطر.

وفي ظلّ متطلبات الحوكمة، ومع تغير مفهوم المراجعة الداخلية؛ بوصفها أداة هامة لإدارة المخاطر في البنوك؛ قامت المنظمات العلمية والمصرفية بتحديد دور المراجعة الداخلية في ضوء التوجهات الدولية الآتية (حجاج ورضوان، ٢٠١٠، ٤٨٤-٤٨٥):

١. أشارت بورصة نيويورك للأوراق المالية ٢٠٠٣ إلى أنه من ضمن آليات الحوكمة وقواعدها؛ وجود وظيفة للمراجعة الداخلية تقوم بتزويد الإدارة، ولجنة المراجعة بالتقييمات المستمرة لنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

٢. أشار المعهد الأوروبي للمراجعين الداخليين ٢٠٠٥ إلى أن تشمل المراجعة الداخلية جميع أنشطة البنك، اعتمادًا على تقويم المخاطر؛ بما يتضمّن كفاءة الحوكمة وفعاليتها، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية في تحديد والاستجابة للمخاطر التي يتعرّض لها البنك.

٣. أشارت إحدى الاستطلاعات إلى أن ٩٠٪ من المديرين الماليين والمتخصصين في المراجعة الداخلية؛ يرون ضرورة تبني مدخل المراجعة القائمة على المخاطر، كما أشار ٣٠٪ منهم إلى دور المراجعة الداخلية في مساعدة الإدارة على تقويم وإدارة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

وعند تحديد دور المراجع الداخلي في الرقابة على مخاطر الائتمان للحدّ منها؛ فإن هناك عدة اعتبارات رئيسة ينبغي الأخذ بها، اهمها: (Basel committee 2000, 18)؛ (خليل ٢٠٠٣، ٤٤٦؛ خطاب ٢٠٠٨، ٢٥؛ سعد الدين ٢٠٠٩، ١٦٦؛ شاهين ٢٠١٠، ١٥؛ خريس ٢٠١٥، ٥٥):

١. وجود نظام للمعلومات الائتمانية؛ لمساعدة الإدارة على توقّع أي متغيرات قد تطرأ على أوضاع العملاء، والتي تعوق قدرتهم على سداد القروض.

٢. الرقابة على الائتمان، ومنها: الرقابة النوعية التي تهدف إلى توجيه الائتمان للقطاعات المرغوب فيها من قِبل السلطات النقدية، والرقابة الكمية التي تهدف إلى التأثير في الحجم الكلي للائتمان الذي تقوم البنوك بمنحه إلى العملاء.

٣. استيفاء المعلومات اللازمة عن العميل من خلال السوق والنشاط الذي يعمل فيه؛ للوقوف على مخاطر الائتمان.

٤. التنويع في المحفظة الائتمانية، وعدم تركّز الائتمان على فئة معينة من العملاء، أو على نشاط اقتصادي معين، ويمكن تطبيق هذا التنويع من خلال وضع حد أقصى لكل نشاط أو عميل.

٥. المتابعة الدورية للائتمان بعد منحه؛ للتأكد من أن الأنشطة الائتمانية تتوافق مع السياسات الموضوعة من قِبل إدارة البنك، ورفع تقرير لإدارة البنك بأي ممارسات لا تتفق مع السياسات والشروط الائتمانية.

٦. المراجعة المنتظمة للمحفظة الائتمانية؛ للتمكّن من تحديد مواطن الضعف في سياسات إدارة مخاطر الائتمان وإجراءاتها، وإدراك التدهور في نوعية الائتمان في مراحل مبكرة.

٧. التقرير إلى مجلس الإدارة عما يترتب على القصور في الالتزام بالسياسات

والإجراءات المُتَعَلِّقَة بمنح الائتمان، أو الالتزام بالقواعد الأخلاقية من تعرّض البنك لخسائر محتملة إذا ما تعثّر العملاء في سداد ديونهم.

ثالثا : دور المراجع الخارجي في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي:

تؤدي مهنة المراجعة الخارجية دورًا كبيرًا في الحفاظ على الثقة المُتبادلة في العلاقات المالية بين مختلف الأطراف، من خلال رأي المراجع الخارجي الفني المحايد والمستقل بخصوص المعلومات التي تعرضها إدارة البنك.

وفي ظل متطلبات الحوكمة، أشار الهيلع (٢٠١٢، ١٠٦) إلى أن هناك أسبابًا تستدعي تطوير دور المراجع الخارجي لمراجعة إدارة المخاطر البنكية؛ حيث يتعرض دوره إلى قصور شديد عند مراجعته للقوائم المالية للبنوك؛ نتيجة عدم قدرته على ضبط مخاطر الأنشطة البنكية وتقويمها بوجه عام، ومخاطر الأنشطة الائتمانية بوجه خاص؛ بسبب النقص في معالجات هذه المخاطر من قِبل معايير المراجعة الدولية، وعدم تعرض معايير المراجعة الخاصة بالبنوك لأي من هذه المخاطر؛ حيث انحصر دوره في مجرد فحص دفاتر وسجلات القروض والفوائد والمخصصات المرتبطة بها، والتحقّق من مدى مطابقتها للمعايير المحاسبية المُتعارف عليها؛ الأمر الذي قد يؤدي بالمراجع الخارجي إلى إبداء رأي فني خالٍ من المصداقية؛ نتيجة المخاطر المرتفعة لبند القروض، والذي اعتمد المراجع على صحة رصيده، وانعكاس ذلك على جودة تقريره.

وقد قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتطوير ستة مجموعات من خدمات التأكد، كان أولها تقويم المخاطر؛ حيث تقدّم تلك الخدمة تأكيدًا بأن كافة مخاطر الشركة تُعدُّ كاملة، إضافة إلى تقويم ما إذا كان للبنك نظم مناسبة تقوم بإدارة تلك المخاطر بفعالية، ولعل في هذا إشارة واضحة إلى الدور المُستحدث للمراجع الخارجي في التأكد من إدارة المخاطر وتقويمها في الشركات بوجه عام، وللبنوك بوجه خاص (جاب الله ٢٠١١، ١٨٥).كما وضّح لطفي (٢٠٠٨، ٦٠- ٦٢) المهام الإضافية للمراجع الخارجي في إطار خدمات التأكد، ومدى الالتزام بالنسبة لإدارة المخاطر وتقويمها في المهام التالية:

١. الإلمام بالمتطلبات التنظيمية الواردة باللوائح والقوانين الواجب تطبيقها عند مراجعة القطاع البنكي.
٢. تفهّم طبيعة المخاطر التي يتعرض إليها البنك؛ بوصفها أساسًا لمرحلة تخطيط

عملية المراجعة؛ ومن ثمّ تقويم مخاطر الأنشطة المختلفة لعمليات البنك.

٣. فحص وتقويم كفاءة تصميم نظام إدارة المخاطر وتشغيلها؛ للتأكد من تغطيته لجميع مناطق الخطر الداخلية والخارجية، ومدى ملاءمة المؤشرات المستخدمة لتحديد المخاطر، وتوصيل النتائج للمسؤولين في الوقت المناسب.

وفي ضوء ما سبق؛ يتضح أن دور المراجع الخارجي يجب أن ينطلق من فلسفة مفادها، أن مهنة المراجعة الخارجية تُعدُّ مشاركة في العملية الرقابية للبنوك، وأن المراجع الخارجي في إطار الأنشطة الائتمانية في البنوك يجب أن يؤدي دورًا تقويميًّا للمخاطر من خلال التقويم الاستراتيجي لنوعية عينة من الائتمانات، إضافة إلى تقويم العملية المُتَعَلِّقَة بالتصنيفات الائتمانية؛ للوصول إلى تقويم شامل لمخاطر المحفظة الائتمانية (الورفلى ٢٠٠٧، ٨٤؛ الهيلع ٢٠١٢، ٧٧).

ولذلك ترى الباحثتان أنه يجب إعادة النظر في دور المراجع الخارجي، بالتركيز على تحسين خدمات المراجعة؛ بحيث تضيف قيمة جديدة للعميل، من خلال التأكيد بأن مخاطر الأنشطة البنكية بوجه عام، ومخاطر الائتمان بوجه خاص تحت سيطرة البنك.

رابعًا: دور البنك المركزي في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي

تعد الجهات الإشرافية والرقابية آلية جيدة لحوكمة البنوك، وذلك من خلال توفيرها مجموعة القواعد والضوابط التي تهدف إلى حماية القطاع البنكي وبالتالي زيادة الثقة بالاقتصاد المحلي. وتقع مسؤولية سلامة القطاع البنكي في المملكة العربية السعودية على عاتق مؤسسة النقد - البنك المركزي- للمملكة، والتي أُنشئت عام ١٣٧٢- ١٩٥٢، وتقوم بالإشراف والرقابة على عمل البنوك؛ بهدف التأكد من سلامتها، وملاءتها المالية، وفعالية أدائها في الاقتصاد المحلي، من خلال تطبيق الأنظمة، وإصدار اللوائح والتعليمات، والقيام بالزيارات الإشرافية، وبرامج الفحص اللازمة.

للمراقبين على البنوك دورٌ حيويٌ في التأكد من أن إدارة البنك تقوم بإدارة المخاطر المتأصلة في أنشطتها، ورقابتها، وضبطها؛ ويتطلّب هذا من المراقبين أن يكونوا مؤهلين وقادرين على تطوير واستخدام الأنظمة الحديثة لضبط هذه المخاطر والحدّ منها، من خلال فرض حدٍّ أدنى من المعايير التي تضمن أن البنوك تباشر أنشطتها بطريقة آمنة وملائمة (منصور ٢٠٠٩، ٧).

القسم الرابع : الدراسة الميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية

مقدمة

تم التطرق في هذا القسم إلى تطبيق دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية ، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية تضمُّ: أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين في البنوك التجارية السعودية، والمراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة المُرخّص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، والمراقبين في الجهات الإشرافية الرقابية المتمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي بصفتها الجهة الرقابية المباشرة على البنوك. وتم ختمها باهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول: طريقة وإجراءات الدراسة

تمهيد :

تتناول الباحثتان في هذا المبحث خطوات وإجراءات الدراسة الميدانية من خلال بيان منهاج **الدراسة مجتمع الدراسة، وعينتها، وطرق وأداة جمع البيانات، وصدق وقياس وثبات اداة الدراسة ، واخيرا الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة كما يلي**

أولاً : منهاج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهاج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة؛ وقد تم ذلك عبر إجراء دراسة شاملة للدراسات السابقة المطروحة في مجال دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان، من خلال استبانة تم تصميمها لجمع بيانات الدراسة، وتحليلها لوصف الظاهرة محل الدراسة.

ثانيًا: مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين بالبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، والمراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة المُرَخَّص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، والمراقبين في الجهات الإشرافية والرقابية المُتمثّلة في مؤسسة النقد العربي السعودي؛ بصفتها الجهة المنوط بها الرقابة على البنوك التجارية البالغ عددها اثني عشر بنكا، حسب ما ورد في الموقع الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي وهي: (البنك الأهلي التجاري، البنك السعودي البريطاني، البنك السعودي الفرنسي، البنك السعودي الهولندي، البنك السعودي للاستثمار، البنك العربي الوطني، بنك البلاد، بنك الجزيرة، بنك الرياض، مجموعة

سامبا المالية، مصرف الراجحي، مصرف الإنماء)، أما بالنسبة للعينة، فقد اُختيرت العينة العشوائية من مجتمع الدراسة.

ثالثًا: طرق جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة، والحصول على البيانات الأولية والثانوية، والوصول إلى نتائج الدراسة وتوصياتها؛ تم الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات، كالتالي:

أ- **المصادر الأولية:** تم الاستعانة في معالجة الجانب الميداني من الدراسة باستبانة صُمّمت كأداة رئيسة؛ لمعرفة دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية السعودية، وتوزيعها على عينة الدراسة، ومن ثمّ جمع بياناتها، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة؛ للوصول إلى نتائج الدراسة، وتدعيم موضوع الدراسة.

ب- **المصادر الثانوية:** تم الاستعانة في جمع معلومات الإطار النظري للدراسة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية من الكتب، والدوريات، والمقالات، والمجلات العلمية، وأدبيات الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

رابعًا: أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة؛ لبناء تصوّر عام عن الاستبانة وتصميمها بما يتناسب مع أغراض هذه الدراسة. وقد وزّعت الباحثتان (١٨٠) استبانة، اُستردّ منها (١٥٦) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (١٤٥) استبانة: أي بنسبة استجابة (٨٠.٥٪)، وهي نسبة جيدة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (٣-١)، كما يلي:

جدول رقم (٣-١): عيّنة الدراسة، والاستبانات المُوزّعة، والمُستلمة، والصالحة للتحليل.

مجتمع الدراسة الاستبانات	أعضاء مجلس الإدارة	المراجعون الداخليون	المراجعون الخارجيون	مراقبو مؤسسة النقد	المجموع
المُوَزَّعَة	٤٥	٦٠	٤٥	٣٠	١٨٠
المستلمة	٣٧	٥٣	٤١	٢٥	١٥٦
نسبة المستلمة إلى المُوَزَّعَة	٨٢.٢٪	٨٨.٣٪	٩١.١٪	٨٣.٣٪	٨٦.٦٪
الصالحة للتحليل	٣٤	٤٨	٣٩	٢٤	١٤٥

نسبة الصالحة للتحليل إلى المستلمة٪	٪٩١.٨	٪٩٠.٥	٪٩٥.١	٪٩٦	٪٩٢.٩
نسبة الصالحة للتحليل إلى المُوَزَّعَة٪	٪٧٥.٥	٪٨٠	٪٨٦.٦	٪٨٠	٪٨٠.٥

وقد اشتملت قائمة الاستبانة على مقدمة ليتعرّف أفراد العينة على موضوع الدراسة قبل الإجابة، ثم تناولت البيانات العامة عن أفراد العينة: المؤهل العلمي، والمؤهل المهني، وعدد سنوات الخبرة؛ لما في ذلك من أهمية في تدعيم النتائج ومصداقيتها؛ وبعدها وُضعت العبارات بالتسلسل حسب المحاور كما يلي:

المحور الأول: تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية، ويتكوّن من (٥) عبارات.

المحور الثاني: دور مجلس الإدارة الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي، ويتكوّن من (١٠) عبارات.

المحور الثالث: دور المراجع الداخلي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي، ويتكوّن من (١١) عبارة.

المحور الرابع: دور المراجع الخارجي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي،ويتكوّن من (١٥) عبارة.

المحور الخامس: دور الجهات الإشرفية والرقابية (مؤسسة النقد العربي السعودي) الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي، ويتكوّن من (٨) عبارات.

وقد استخدمت الباحثتان مقياس ليكرت **(Likert)** خماسي التدرج: (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)؛ لتحديد دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية السعودية.

خامسًا: صدق أداة الدراسة:

أ- الصدق الظاهري للأداة:

وهو الصدق المعتمد على المُحكّمين؛ حيث تم التأكد من صدق محتوى الاستبانة، وأنها تقيس ما صُممت لقياسه فعلًا، عن طريق مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن ثمَّ صُمّمت مسودة الاستبانة، وعُرضت على عدد من الأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة بجامعة الملك عبدالعزيز؛ بهدف التأكد من مدى وضوح كل عبارة، وسلامة صياغتها اللغوية، وملاءمتها لتحقيق

الهدف المنشود من الدراسة. وقد عُدلت بعض عباراتها، وأضيف بعضها، أو حُذف بحسب توجيهاتهم؛ ومن ثمَّ توزيعها.

ب- الاتساق الداخلي:

يُقصد بصدق الاتساق الداخلي: مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة؛ حيث حُسبت معاملات ارتباط درجة كل محور بالدرجة الكلية للاستبانة، كما في جدول رقم (٣-٢)، الذي يُبيِّن معاملات الارتباط بين درجة كل محور، والدرجات الكلية للاستبانة.

جدول رقم (٣-٢): معاملات الارتباط بين درجة كل محور، والدرجة الكلية للاستبانة.

المحور	معامل الارتباط
تفعيل الحوكمة بالبنوك التجارية السعودية.	٠.٨٧٨**
دور مجلس الإدارة الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.	٠.٨٨٤**
دور المراجع الداخلي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.	٠.٨٨٧**
دور المراجع الخارجي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.	٠.٩١٣**
دور الجهات الإشرافية والرقابية (مؤسسة النقد العربي السعودي) الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر البنكي.	٠.٨٩٨**

**وجود دلالة عند مستوى (٠.٠١).

يتضح من الجدول السابق؛ أن قيم معاملات الارتباط بين درجة المحور، والدرجة الكلية للاستبانة التي ينتمي لها المحور- كانت قيمًا عالية؛ حيث تراوحت ما بين (٠,٨٧٨) و(٠,٩١٣)؛ وكانت جميعها دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (٠.٠١)؛ مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي، بما يعكس درجة عالية من الصدق لمحاور الاستبانة. ولتحديد علاقة كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه؛ تم حساب معامل الارتباط بيرسون؛ لإيجاد قيمة الارتباط بين كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (-١) و(+١)، وكلما اقتربت قيمة المعامل إلى الواحد الصحيح الموجب؛ دلّ ذلك على وجود علاقة ارتباط قوية بين العبارة، والمحور الذي تنتمي إليه، ويوضّح جدول (٣-٣) نتائج هذا الإجراء.

جدول رقم (٣-٣): معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة من عبارات الاستبانة، والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

المحور الأول: تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية		المحور الثاني: دور مجلس الإدارة الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي		المحور الثالث: دور المراجع الداخلي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي		المحور الرابع: دور المراجع الخارجي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي		المحور الخامس: دور الجهات الإشرافية والرقابية (مؤسسة النقد العربي السعودي) الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	**٠.٨٢٨	١	**٠.٨٤٥	١	**٠.٨٠١	١	**٠.٨٦٠	١	**٠.٥١٧
٢	**٠.٧٣٨	٢	**٠.٨٥٢	٢	**٠.٧٤١	٢	**٠.٨٥٤	٢	**٠.٨٤٣
٣	**٠.٨٥٨	٣	**٠.٨٥٣	٣	**٠.٧٦٣	٣	**٠.٨٣٢	٣	**٠.٨٦٢
٤	**٠.٨١١	٤	**٠.٨٦٣	٤	**٠.٧٤٤	٤	**٠.٨٤٣	٤	**٠.٨٤١
٥	**٠.٦٩٠	٥	**٠.٨١٦	٥	**٠.٨٤٥	٥	**٠.٨٩٣	٥	**٠.٨٥٢
		٦	**٠.٨٠٥	٦	**٠.٨١٧	٦	**٠.٧٦٦	٦	**٠.٨٩٠
		٧	**٠.٨٣٦	٧	**٠.٨٠٠	٧	**٠.٨٧٤	٧	**٠.٩٦١
		٨	**٠.٧٩١	٨	**٠.٧٩٥	٨	**٠.٨١٧	٨	**٠.٩٦٨
		٩	**٠.٧٣٧	٩	**٠.٦٧٤	٩	**٠.٨٣٨		
		١٠	**٠.٨٠٥	١٠	**٠.٨١٧	١٠	**٠.٨٠١		
				١١	**٠.٦٧٤	١١	**٠.٨٦٧		

**دال إحصائيًّا عند مستوى دلالة (٠.٠١).

يلاحظ من الجدول السابق؛ أن جميع معاملات الارتباطات لجميع العبارات موجبة الإشارة، ودالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وقد تراوحت بين (٠.٥١٧- ٠.٩٦٨)؛ مما يشير إلى تمتّع العبارات جميعها بصدق اتساق الداخلي جيد مع أبعادها المماثلة لها.

سادسًا: قياس ثبات أداة الدراسة:

للتحقّق من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، استخدمت الباحثتان معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)؛ للتأكد من ثبات أداة الدراسة عند كُل مرة تُستخدم فيها، وأنها تُعطي درجات وقراءات متقاربة؛ حيث يأخُذ هذا المعامل قيمًا تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وإذا كانت قيم معامل الثبات تساوي الصفر؛ فهذا يعني عدم ثبات أسئلة الدراسة. وإذا كانت تساوي الواحد الصحيح؛ فيدلّ هذا على ثباتها، ويوضّح

الجدول رقم (٣-٤) معاملات الثبات حسب محاور الدراسة.

جدول رقم (٣-٤): معاملات ثبات أداة الدراسة طبقًا لمحاورها المختلفة.

المحور	عدد العبارات	معامل ألفاكرونباخ
تفعيل الحوكمة بالبنوك التجارية السعودية.	٥	٠.٩٣٧
دور مجلس الإدارة الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.	١٠	٠.٩٠٠
دور المراجِع الداخلي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.	١١	٠.٩٠٠
دور المراجِع الخارجي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.	١١	٠.٩٥٦
دور الجهات الإشرافية والرقابية (مؤسسة النقد العربي السعودي) الذي يُسهم في الحدّ من مخاطر الائتمان البنكي.	٨	٠.٩١٣
الاستبانة ككل	**٤٥**	**٠.٩٨١**

يتضح من الجدول السابق؛ أن قيم معاملات الثبات جميعها عالية؛ إذ تراوحت بين (٠.٩٠٠-٠.٩٥٦)، وبلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (٠.٩٨١)؛ وتُشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى أن الاستبانة تتمتّع بدرجة عالية من الثبات؛ ومن ثمّ صلاحيتها للتطبيق الميداني للدراسة، وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

سابعًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة، والأهداف التي سعت إلى تحقيقها؛ حُللت البيانات التي جُمعت من خلال أداة الدراسة (الاستبانة)، باستخدام الحاسب الآلي، عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (statistical Package for Social Sciences). وقد استخدمت الباحثتان الأساليب الإحصائية التالية:

١. التكرارات،والنسب المئوية؛للتعرّف على خصائص أفراد عينة الدراسة وفقًا للبيانات الشخصية
٢. المتوسطات الحسابية؛ لمعرفة مدى ارتفاع استجابات أفراد العينة أو انخفاضها عن كل عبارة من عبارات المحور، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.
٣. الانحرافات المعيارية؛ للتّعرّف على مدى انحرافات استجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات الاستبانة.
٤. معامل ألفا كرنباخ؛ لحساب ثبات عبارات الاستبانة.
٥. معامل ارتباط بيرسون؛ لحساب الاتساق الداخلي.

٦. إجراء اختبار الفرق بين متوسطين (One- Sample T-Test)؛ لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق معنوية إحصائية بين متوسطي آراء عينة البحث لكل عينة على حدة. وقد أُختير هذا الاختبار لمناسبته، وتوافر شروطه على بيانات الدراسة.
٧. اختبار (ف) تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية التي تنقسم إلى أكثر من فئتين.
٨. معادلة المدى لحساب درجة الموافقة.

المبحث الثاني : مناقشة النتائج وتفسيرها

تمهيـــد:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، وبناء على نتائج المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها؛ تطرقت الباحثتان لعرض النتائج، وتفسيرها، ومناقشتها من خلال البيانات التي حُصل عليها من عينة الدراسة. وقد تكوّنت استبانة الدراسة من جزأين رئيسين: تناول الجزء الأول منها البيانات العامة لأفراد العينة، وتناول الجزء الثاني خمسة محاور؛ إذ قامت الباحثتان بترتيب عرض النتائج وفقًا لهذه المحاور.
وبغرض معرفة آراء عينة الدراسة ، تم إجراء بعض الاختبارات اللازمة لذلك، وكان منها ما يلي:

- **حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات محاور الدراسة.**
- **إجراء اختبار الفرق بين متوسطين (One – Sample T Test)؛ لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمحاور الدراسة.**

وبناءً على نتائج المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها، سيتم عرض النتائج وتفسيرها وفقا لأهداف الدراسة على النحو التالي:

أولاً: البيانات العامة لعينة الدراسة:

بعد تفريغ البيانات الواردة في قوائم الاستبيان المُستلمة من عينة الدراسة، ومن خلال استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة؛ وصف عينة الدراسة، وتحديد طبيعتها من خلال المعلومات العامة التي تضمّنتها الاستبانة، التي تمكّن من تصنيف أفراد عينة الدراسة.

أ- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للوظيفة الحالية:

حُسبت التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقًا للوظيفة الحالية، كما تُبيّنه النتائج بالجدول (٣-٧) التالي:

جدول رقم (٣-٥): التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة، مُوزّعين وفقًا للوظيفة الحالية.

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة المئوية ٪
عضو مجلس إدارة	٣٤	٪٢٣.٤
مراجِع داخلي	٤٨	٪٣٣.١
مراجِع خارجي	٣٩	٪٢٦.٨
مراقب مؤسسة النقد	٢٤	٪١٦.٥
المجموع	١٤٥	٪١٠٠.٠

يُلاحظ من الجدول (٣-٧)؛ أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من المراجعين الداخليين؛ حيث بلغت نسبتهم (٣٣.١٪)، وبلغت نسبة المراجعين الخارجيين (٢٦.٩٪)، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة (٢٣.٤٪)؛ في حين بلغت نسبة مراقبي مؤسسة النقد (١٦.٦٪).

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمؤهل العلمي: حُسبت التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقًا للمؤهل العلمي، كما تُبيّنه النتائج بالجدول (٣-٨)

جدول رقم (٣-٦): التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة، مُوزّعين وفقًا للمؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية ٪
دبلوم	٣	٪ .٢
بكالوريوس	١٠١	٪٦٩.٧
ماجستير	٤٠	٪٢٧.٦
دكتوراه	١	٪٠.٧
المجموع	١٤٥	٪١٠٠.٠

يُلاحظ من الجدول السابق؛ أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الحاصلين على البكالوريوس؛ إذ بلغت نسبتهم (٦٩.٧٪)؛ بينما بلغت نسبة الحاصلين على الماجستير (٢٧.٦٪)، ونسبة الحاصلين على الدبلوم (٢٪)؛ في حين بلغت نسبة الحاصلين على

الدكتوراه (٠.٧٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة. ويتضح مما سبق؛ أن معظم أفراد العينة يحملون مؤهلًا جامعيًّا؛ وهذا مؤشر جيد على قدرة المبحوثين على الإجابة عن أسئلة الاستبانة بصورة صحيحة، ويدلّ على تمتّع القطاع البنكي السعودي بكفاءات وكوادر قادرة على مواكبة التطور في شتى المجالات؛ حيث بلغت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس فما فوق (٩٧.٩٪).

ب- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمؤهل المهني:

حُسبت التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقًا للمؤهل المهني، كما تُبيّنه النتائج في الجدول رقم (٣-٩) التالي:

جدول رقم (٣-٧): التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة، مُوزعين وفقًا للمؤهلات المهنية.

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية ٪
أخرى	٥٧	٪ ٣٩.٤
لا يوجد	٥٤	٪٣٧.٢
زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	١٣	٪٨.٩
الزمالة الأمريكية	١٠	٪٦.٩
زمالة المراجعين الداخليين	١٠	٪٦.٩
الزمالة البريطانية	١	٪٠.٧
المجموع	١٤٥	٪١٠٠.٠

يُلاحظ من الجدول السابق؛ أن معظم أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهلات مهنية أخرى؛ حيث بلغت نسبتهم (٣٩.٤٪)، وبلغت نسبة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٨.٩٪)؛ بينما بلغت نسبة الحاصلين على الزمالة الأمريكية، والحاصلين على زمالة المراجعين الداخليين (٦.٩٪)، ونسبة الحاصلين على الزمالة البريطانية (٠.٧٪)؛ في حين بلغت نسبة أفراد العينة ممن لم يحصلوا على أي مؤهلات مهنية (٣٧.٢٪).

ج- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة:

حُسبت التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة، كما تُبيّنه النتائج في الجدول

جدول رقم (٣-٨): التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة، مُوزّعين وفقًا لسنوات الخبرة في الوظيفة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية ٪
أقل من ٥ سنوات	١٣	٪٩.٠
من ٥ إلى ١٠ سنوات	٥٥	٪٣٧.٩
من ١١ إلى ١٥ سنة	٣١	٪٢١.٤
أكثر من ١٥ سنة	٤٦	٪٣١.٧
المجموع	١٤٥	٪١٠٠.٠

يُلاحظ من الجدول السابق؛ أن معظم أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم (من ٥ إلى أقل من ١٠) سنوات؛ إذ بلغت نسبتهم (٣٧.٩٪)، يليهم أفراد العينة ممن سنوات خبرتهم في الوظيفة (أكثر من ١٥) سنة بنسبة (٣١.٧٪). وبلغت نسبة أفراد العينة ممن سنوات خبرتهم في الوظيفة (من ١١ إلى أقل من ١٥) سنة (٢١.٤٪). وكانت أقل نسبة لأفراد العينة ممن سنوات خبرتهم في الوظيفة (أقل من ٥) سنوات؛ حيث بلغت نسبتهم (٩.٠٪).

وبناء على ذلك؛ يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة يمتلكون الخبرة الكافية في مجال العمل؛ إذ بلغت نسبة الذين تزيد خبرتهم عن (٥) سنوات (٩١٪)؛ ومن ثمّ تُعدُّ إجابات أفراد العينة بناء على خبرتهم وممارساتهم العملية؛ وهذا يُعزّز الثقة بالإجابات الواردة في الاستبانة، وإمكانية الاعتماد على نتائجها.

ثانيًا: تحليل أداة الدراسة ومناقشتها:

هدفت الدراسة إلى التَّعَرُّف على دور آليات الحوكمة في الحدِّ من مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية السعودية، وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم بناء استبانة وتطبيقها على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (١٤٥). وقد أُدخلت البيانات إلى جهاز الحاسب الآلي، وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) حُلّلت النتائج وفقًا لمحاورها؛ وذلك بعرض كل محور ثم دراسته على النحو التالي:

المحور الأول : تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية

لدراسة هذا المحور، والتعرف على آراء عينة الدراسة حول تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية؛ صاغت الباحثتان خمس عبارات، ويوضّح الجدول التالي رقم (٣-١١) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات.

جدول رقم (٣-٩): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لعبارات تفعيل الحوكمة في البنوك السعودية.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	يقوم البنك بتطبيق متطلبات الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.	٤.٣٤	٨٣٪	٠.٦٣٧	موافق تمامًا	١
٣	يوجد لدى البنك سياسات مكتوبة مُصادق عليها من قِبل مجلس الإدارة، تحدّد أسلوب البنك لتحقيق الحوكمة.	٤.٣٤	٨٣٪	٠.٧٦٦	موافق تمامًا	٢
٢	قيام البنك بإصدار لائحة للحوكمة على غرار اللائحة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.	٣.٩٩	٧٥٪	٠.٧٨٦	موافق	٣
٤	يوجد لدى الموظفين بالبنك خلفية جيدة عن مبادئ الحوكمة وقواعدها.	٣.٦٦	٦٦٪	٠.٩٦٧	موافق	٤
٥	تقام برامج تعليمية وتدريبية عن الحوكمة وآلياتها في البنك.	٣.٤٨	٦٢٪	١.٠٣٥	موافق	٥
العبارات ككل		٣.٩٦	٧٤٪	٠.٥٨٨	موافق	
قيمة ت	٨١,١٩٣	مستوى الدلالة	*٠.٠٠٠			

* وجود دلالة عند مستوى (٠.٠٥).

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي لكافة إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور ككل؛ بلغ (٣.٩٦)؛ مما يشير- في ضوء المتوسط الحسابي- إلى وجود موافقة لتفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية. كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t) أقل من (٠.٠٥)، وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة؛ ويدلّ هذا على تفعيل الحوكمة في البنوك السعودية، وبناء عليه نقبل الفرضية التي تنص على أنه توجد فعالية للحوكمة في البنوك التجارية السعودية.

وتفسّر الباحثتان حصول عبارة: "يقوم البنك بتطبيق متطلبات الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد السعودي" على الترتيب الأول بدرجة استجابة (موافق تمامًا)، من وجهة نظر المشاركين في الدراسة؛ إلى أن ذلك يعود إلى حرص إدارة مراقبة البنوك بمؤسسة النقد العربي السعودي في وضع نظام للحوكمة، وحرص

البنوك على جعل الحوكمة جزءًا من نظامها. وتعزو الباحثتان ذلك الحرص إلى أن طبيعة أعمال البنوك تنطوي على مخاطر يصعب استبعادها، كما أنها تتعامل مع أموال المودعين، وتطبيقها للحوكمة سيُسهم في بناء أُطر قوية لإدارة المخاطر، ومراقبتها بالأساليب المهنية للحدّ من تأثيرها السلبي؛ وبالتالي تطوير القطاع البنكي، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة (الفرح وآخرين،٢٠١١)، في التزام البنوك الأردنية بتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الأردني بدرجة مرتفعة.

أما فيما يتعلق بعبارة: "تُقام برامج تعليمية وتدريبية عن الحوكمة وآلياتها في البنك"، فترى الباحثتان أن هذه العبارة أخذت الترتيب الأخير من حيث الأهمية؛ بالرغم من أهميتها في تدعيم الحوكمة في البنوك؛ حيث إن قلة هذه البرامج تُعدّ من معوقات تطبيقها، وربما يعود ذلك - على حدّ علم الباحثتان - إلى أن حوكمة البنوك في مجرى التطبيق، ولم يتم وضع البرامج التدريبية الكافية لها، وأن تطبيقها سيتم على مراحل؛ حتى يتم تدريب الموظفين عليها. وتتفق هذه النتيجة مع ما تُوصي به دراسة (الفرح وآخرين، ٢٠١١)، بزيادة الاهتمام بتدريب الموظفين، وتنمية الوعي لديهم بأهمية الحوكمة من خلال البرامج والدورات التدريبية.

المحور الثاني: دور مجلس الإدارة الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي

للتعرف على المحور الثاني حول دور مجلس الإدارة في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي؛ خصّصت الباحثتان (١٠) عبارات، ترى أنها من أهم المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة لدراسة دوره في الحدِّ من هذه المخاطر من خلال الدراسات السابقة؛ حيث يُبيِّن الجدول التالي (٣-١٣) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات.

جدول رقم (٣-١٠): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لعبارات دور مجلس الإدارة الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.

م	العبارة:	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	يضع مجلس الإدارة السياسات والاستراتيجيات المُتَعَلِّقَة بإدارة مخاطر الائتمان في ضوء ما تعرضه مؤسسة النقد العربي السعودي.	٤.٦٥	٩١٪	٠.٤٨٥	موافق تمامًا	١

م	العبارة:	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٣	تفهّم مجلس الإدارة للمخاطر التي يواجهها البنك، والتأكد من أنها تُدار بأسلوب فعّال وكفء	٤.٤٧	٨٧٪	٠.٥٦٣	موافق تمامًا	٢
٢	يُحدّد مجلس الإدارة صلاحيات ومسؤوليات موظفي البنك المسؤولين عن الإقراض.	٤.٤١	٨٥٪	٠.٦٠٩	موافق تمامًا	٣
٤	يعمل مجلس الإدارة على إيجاد التوازن بين اعتبارات الربح، ومُتطلبات التعقل والسلامة عند منح القروض.	٤.٣٨	٨٥٪	٠.٤٩٣	موافق تمامًا	٤
١٠	يهتم مجلس الإدارة بالمراجعة الدورية للسياسات الائتمانية؛ للتأكد من مدى ملاءمتها مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للبنك.	٤.٢٩	٨٢٪	٠.٦٢٩	موافق تمامًا	٥
٨	يدرس مجلس الإدارة القروض بعناية وفق الإجراءات السليمة قبل الموافقة عليها.	٤.٢١	٨٠٪	٠.٧٧٠	موافق تمامًا	٦
٥	يسمح مجلس الإدارة بمنح القروض والسلف في حدود٨٥٪ من مجموع الودائع.	٤.١٢	٧٨٪	٠.٦٤٠	موافق	٧
٦	تُمنح تسهيلات ائتمانية من قِبل مجلس الإدارة لشخص طبيعي أو اعتباري؛ بحيث لا يتجاوز مجموعها ٢٥٪ من رأس مال البنك المدفوع واحتياطه.	٤.٠٩	٧٧٪	٠.٨٣٠	موافق	٨
٧	يسعى مجلس الإدارة لتنظيم حقيبة القروض، مع الأخذ في الاعتبار أنماط أعمار المطلوبات.	٤.٠٩	٧٧٪	٠.٧٥٣	موافق	٩
٩	يقوم مجلس الإدارة بالمراقبة المستمرة لجميع القروض التي لم تُسدّد في مواعيدها، ومناقشتها؛ للتأكد من تنفيذ الإجراءات المُمكنة لاستردادها.	٤.٠٦	٧٦٪	٠.٩٨٣	موافق	١٠
العبارات ككل		٤.٢٨	٨٢٪	٠.٣٨٠	موافق تمامًا	
قيمة ت	٦٥,٦٤٨	مستوى الدلالة			*٠.٠٠٠	

*وجود دلالة عند مستوى (٠.٠٥).

يتضح من الجدول؛ أن المتوسط الحسابي لكافة إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور ككل- بلغ (٤.٢٨)؛ مما يشير- في ضوء المتوسط الحسابي- إلى وجود موافقة قوية لدور مجلس الإدارة في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي. ويشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t)؛ أقل من (٠.٠٥)، وهو مستوى الدلالة المُعتمد في هذه الدراسة؛ ويدلّ هذا على وجود دور قوي وفعّال لأعضاء مجلس الإدارة في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي، وبناء عليه نقبل الفرضية التي تنص على أنه يوجد دور لمجلس الإدارة يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السعودية.

وقد حصلت عبارة: "يضع مجلس الإدارة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان في ضوء ما تعرضه مؤسسة النقد العربي السعودي"، على الترتيب الأول بدرجة استجابة (موافق تمامًا)؛ حيث كانت أهم عبارة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة؛ وترى الباحثتان ان ذلك يدلّ على تغير الدور الصوري (الشكلي) لمجلس الإدارة؛ ليصبح دورًا فعالًا ومساهمًا في إدارة البنك، إضافة إلى حرص أعضاء مجلس الإدارة على تلبية مُتطلبات مؤسسة النقد، وقيامهم بوضع السياسات والاستراتيجيات التي تضمن للبنك جودة مُدخلات العملية الائتمانية ومخرجاتها، والحدّ من الثغرات التي تُجنبّها الوقوع في الأزمات المالية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (خطاب، ٢٠٠٨)، و(Bodla and Verma, 2009)، و(الشمري، ٢٠١١).

بينما حصلت عبارة: "يقوم مجلس الإدارة بالمراقبة المُستمرة لجميع القروض التي لم تُسدّد في مواعيدها، ومناقشتها حالة بحالة؛ للتأكد من تنفيذ الإجراءات المُمكنة لاستردادها"، على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (موافق)، من وجهة نظر المشاركين في الدراسة؛ وترى الباحثتان ان ذلك يدلّ على تفهّم أعضاء مجلس الإدارة للمخاطر الائتمانية التي تواجه البنك، وتأكدهم من إدارتها بشكل سليم وفعّال، من خلال الرقابة المستمرة للنشاط الائتماني؛ وتختلف هذه النتيجة عن دراسة (أبو عشمة، ٢٠١١).

المحور الثالث: دور المراجع الداخلي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي

للتعرف على المحور الثالث، حول دور المراجع الداخلي في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي؛ خصّصت الباحثتان(١١) عبارة، ترى أنها من أهم المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي؛ لدراسة دوره في الحدِّ من هذه المخاطر من خلال الدراسات

السابقة، يُبيِّن الجدول التالي (٣-١٥) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات.

جدول رقم (٣-١١): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لدور المراجع الداخلي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٩	يستخدم المراجع الداخلي الأنظمة المستحدثة لإدارة مخاطر الائتمان مثل نظام التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة	٤.٦٥	٩١٪	٠.٤٨٣	موافق تمامًا	١
٢	يُطابق المراجع الداخلي إجراءات منح القرض وشروطه مع السياسات الائتمانية للبنك.	٤.٦٣	٩١٪	٠.٤٨٩	موافق تمامًا	٢
٤	يقوم المراجع الداخلي بالفحص المستندي؛ للتحقّق من توافر التغطية القانونية للائتمان.	٤.٥٨	٩٠٪	٠.٦١٣	موافق تمامًا	٣
٥	يتأكد المراجع الداخلي من صحة تقويم الأصول المُقدمة كضمانات؛ للحصول على القروض، وأنها مازالت مستمرة في تدعيم القرض.	٤.٤٨	٨٧٪	٠.٦٥٢	موافق تمامًا	٤
٣	يقدم المراجع الداخلي تقريرًا دوريًّا بنتائج الفحص والتقييم المحاسبي للمخاطر الائتمانية إلى مجلس الإدارة، ومتابعة الإجراءات التصحيحية.	٤.٤٤	٨٦٪	٠.٥٤٢	موافق تمامًا	٥
١٠	يتم بناء خطة المراجعة بالاعتماد على تحديد مستوى المخاطر المقبول من قِبل الإدارة.	٤.٤٠	٨٥٪	٠.٦٧٦	موافق تمامًا	٦
٦	يتحقّق المراجع الداخلي من نسبة الائتمان إلى الودائع، وأنها لا تتعدى النسبة المطلوبة (٨٥٪).	٤.٢٧	٨٢٪	٠.٥٧٤	موافق تمامًا	٧

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٧	يتأكد المراجع الداخلي من كفاية وفاعلية إجراءات الفحص المستمرة للمراكز المالية للعملاء طالبي الائتمان.	٤.٢٥	٨١٪	٠.٨١٢	موافق تمامًا	٨
١	يساعد المراجع الداخلي متخذي القرارات الائتمانية على عملية صياغة اتفاقية القرض وشروطه، ومدى منطقية شروط التسديد في تحليل قدرات العميل.	٤.١٧	٧٩٪	٠.٩٣٠	موافق	٩
٨	يتأكد المراجع الداخلي من توزيع المحفظة الائتمانية لدى البنك على القطاعات المختلفة؛ تفاديًا لتركز المخاطر الائتمانية.	٤.٠٨	٧٧٪	٠.٧٣٩	موافق	١٠
١١	يوجد تعاون بين المراجع الداخلي وإدارة المخاطر؛ لزيادة كفاءة عمليات الرقابة على المخاطر.	٤.٠٤	٧٦٪	٠.٨٧٤	موافق	١١
العبارات ككل		٤.٣٦	٨٤٪	٠.٣٧٦	موافق تمامًا	
قيمة ت	٨٠,٣٢١	مستوى الدلالة		*٠.٠٠٠		

* وجود دلالة عند مستوى (٠.٠٥).

كما يتضح من الجدول؛ أن المتوسط الحسابي لكافة إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور ككل - بلغ (٤.٣٦)؛ مما يشير- في ضوء المتوسط الحسابي- إلى وجود موافقة قوية لدور المراجع الداخلي في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي. ويشير الجدول كذلك إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t)؛ أقل من (٠.٠٥)، وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة؛ ويدلّ هذا على وجود دور قوي وفعّال للمراجع الداخلي في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي، وبناء عليه نقبل الفرضية التي تنص على أنه يوجد دور للمراجع الداخلي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السعودية.

وقد حصلت عبارة: " يستخدم المراجع الداخلي الأنظمة المستحدثة لإدارة مخاطر الائتمان، مثل: نظام التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة"، على الترتيب الأول

بدرجة استجابة (موافق تمامًا)؛ حيث كانت أهم عبارة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة؛ وترى الباحثتان ان ذلك يرجع إلى استخدام الأنظمة حيث تُسهم في عدم تخطي تعرّضات مخاطر الائتمان للحدود المقبولة للبنك، وتؤدي إلى الدقة في إنجاز العمل، وتحقيق الأهداف المنشودة من هذه المراجعة؛ وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (سعد الدين، ٢٠٠٩).

بينما حصلت عبارة:" يوجد تعاون بين المراجع الداخلي وإدارة المخاطر؛ لزيادة كفاءة عمليات الرقابة على المخاطر"، على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (موافق)، من وجهة نظر المشاركين في الدراسة؛ وترى الباحثتان ان ذلك يدلّ على وجود التنسيق بين المراجع الداخلي وإدارة المخاطر؛ لضمان سير العمل بكفاءة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الشمري، ٢٠١١).

المحور الرابع: دور المراجع الخارجي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي

للتعرف على المحور الرابع، حول دور المراجع الخارجي في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي؛ خصصت الباحثتان (١٥) عبارة، ترى أنها من أهم المهام التي يقوم بها المراجع الخارجي؛ لدراسة دوره في الحدِّ من هذه المخاطر من خلال الدراسات السابقة؛ حيث يُبيِّن الجدول التالي رقم (٣-١٢): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لعبارات وجود دور للمراجع الخارجي الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١٤	يقوم المراجع الخارجي بمقارنة إجمالي التسهيلات الممنوحة لعملاء البنك والكبيرة القيمة مع رأس مال البنك؛ للتحقّق من التزام البنك بنسب الائتمان المُحددة عن طريق مؤسسة النقد.	٤.٣٨	٨٥٪	٠.٤٩٣	موافق تمامًا	١
٤	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة القرارات الائتمانية، ومدى تطابقها لشروط وسياسات منح الائتمان.	٤.٣٣	٨٣٪	٠.٤٧٨	موافق تمامًا	٢

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٥	يتأكد المراجع الخارجي من عدم تجاوز السقوف المحددة للتسهيلات الائتمانية للعملاء إلا بموافقة الإدارة العامة، وتوثيق التجاوزات بالضمانات الكافية.	٤.٣١	٨٣٪	٠.٥٢١	موافق تمامًا	٣
٢	نسبة القروض لا تتجاوز ٨٥٪ من مجموع الودائع.	٤.٢٣	٨١٪	٠.٨١٠	موافق تمامًا	٤
٦	يقوم المراجع الخارجي بفحص للضمانات المُودعة نظير القروض، والتأكد من مدى كفايتها.	٤.٢١	٨٠٪	٠.٥٢٢	موافق تمامًا	٥
١٥	يقوم المراجع الخارجي بمقارنة إجمالي القروض القائمة الموضوعية في تاريخ الميزانية، مع إجمالي الموافقات الائتمانية الصادرة عن طريق البنك سارية المفعول في تاريخ الميزانية.	٤.٢١	٨٠٪	٠.٤٠٩	موافق تمامًا	٦
١	تقيّد البنك بالقوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسة النقد والمتعلقة بمنح الائتمان.	٤.١٨	٧٩٪	٠.٦٨٣	موافق	٧
١٣	يقوم المراجع الخارجي بإجراء مقارنة إجمالي القروض مع إجمالي الودائع.	٤.١٨	٧٩٪	٠.٤٥١	موافق	٨
٣	التسهيلات الائتمانية لا تتجاوز ٢٥٪ من رأس مال البنك.	٤.٠٥	٧٦٪	٠.٧٢٤	موافق	٩
٧	يُقوّم المراجع الخارجي إستراتيجية وسياسات البنك فيما يتعلّق بالتعامل مع المخاطر الائتمانية، والتي تعكس مدى كفاية ومناسبة تلك الاستراتيجيات.	٣.٩٧	٧٤٪	٠.٧٤٣	موافق	١٠

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٨	يقوم المراجع الخارجي بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية للأنشطة الائتمانية، من خلال التحقق من أن البنك يتبع نظامًا مستقلًا ومستمرًا للرقابة على العمليات الائتمانية، والإفصاح عن مخاطرها.	٣.٨٧	٧٢٪	٠.٩٢٣	موافق	١١
٩	يهتم المراجع الخارجي بفحص وتقويم معايير منح الائتمان، والتحقّق من سلامتها.	٣.٧٤	٦٩٪	١.٠٦٩	موافق	١٢
١٠	يتأكد المراجع الخارجي من فاعلية نظم المعلومات الذي يعتمد عليه البنك في فحص وتقييم المخاطر الائتمانية، وتحديد المستويات الدنيا لرأس المال المُقابلة للمخاطر الائتمانية.	٣.٦٩	٦٧٪	١.١٢٧	موافق	١٣
١٢	يتأكد المراجع الخارجي من أن التصنيفات الائتمانية الممنوحة للمُقترضين تم مراجعتها بشكل دوري من قِبل البنك؛ تبعًا لتحسّن أو تدهور أوضاعهم المالية والاقتصادية.	٣.٦٧	٦٧٪	١.١٥٥	موافق	١٤
١١	يتأكد المراجع الخارجي من قدرة نظام التصنيف الداخلي المُستخدم من قِبل البنك لتصنيف المخاطر الائتمانية على تقديم مؤشرات مبكرة عن مدى المخاطر الائتمانية.	٣.٤٩	٦٢٪	١.١٤٤	موافق	١٥
العبارات ككل		٤.٠٣	٧٦٪	٠.٤٧٦	موافق	
قيمة ت	٥٢,٩٢٠	مستوى الدلالة		*٠.٠٠٠		

* وجود دلالة عند مستوى (٠.٠٥).

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي لكافة إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور ككل - بلغ (٤.٠٣)؛ مما يشير- في ضوء المتوسط الحسابي- إلى

وجود موافقة لدور للمراجع الخارجي في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي. ويشير الجدول أيضًا إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t)؛ أقل من (٠.٠٥)، وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة؛ ويدلّ هذا على وجود دور للمراجع الخارجي في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي، وبناء عليه نقبل الفرضية التي تنص على أنه يوجد دور للمراجع الخارجي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السعودية.

وقد حصلت عبارة: "يقوم المراجع الخارجي بمقارنة إجمالي التسهيلات الممنوحة لعملاء البنك والكبيرة القيمة مع رأس مال البنك؛ للتحقّق من التزام البنك بنسب الائتمان المُحدّدة عن طريق مؤسسة النقد"؛ على الترتيب الأول، بدرجة (موافق تمامًا)؛ حيث كانت أهم عبارة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة. وترى الباحثتان أن دور المراجع الخارجي لم يخرج عن الإطار التقليدي المُتمثّل في فحص دفاتر وسجلات القروض، والتحقّق من أرصدة التسهيلات الائتمانية، وأنها في حدود القدرة المالية للبنك، بالإضافة إلى التحقّق من الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد السعودي، والمُتعلقة بمنح الائتمان. وتتفق هذه النتيجة مع ماجاء في دراسة (الورفلى، ٢٠٠٧).

وترى الباحثتان ان حصول عبارة: "يتأكد المراجع الخارجي من قدرة نظام التصنيف الداخلي المُستخدم من قِبل البنك لتصنيف المخاطر الائتمانية على تقديم مؤشرات مُبكرة عن مدى المخاطر الائتمانية"؛ على الترتيب الأخير، يرجع إلى أنها تُعدّ من المهام المُستحدثة لدور المراجع الخارجي في فحص مخاطر أنشطة الائتمان البنكي وتقويمها، وفقًا للمهام المُستهدفة لتطوير مهنة المراجعة في ظلّ متطلبات بازل.

وعلى حدّ علم الباحثتان ؛ يعود ذلك إلى عدم وجود إطار عملي يمكن من خلاله فحص مخاطر الائتمان البنكي وتقويمها، إضافة إلى مستوى الخبرة التي يتمتّع بها المراجع الخارجي، والأتعاب التي يطلبها لتقويمه للمخاطر. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراستي (الورفلي، ٢٠٠٧)، و(الهيلع، ٢٠١٢)، اللتين تدعوان إلى تطوير دور المراجع الخارجي ليصبح دورًا تقويميًّا يُضيف قيمة للعميل. وتعزو الباحثتان ذلك أن المهام المُستحدثة للمراجع الخارجي كفيلة لتأهيله للقيام بتقويم مخاطر الأنشطة الائتمانية؛ وبالتالي مساهمته في ترشيد قرارات منح الائتمان.

المحور الخامس: دور الجهات الإشرافية والرقابية (مؤسسة النقد العربي السعودي) الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي

للتعرف على المحور الخامس، حول دور مؤسسة النقد في الحدِّ من مخاطر

الائتمان البنكي؛ خصصت الباحثتان (٨) عبارات، ترى أنها من أهم المهام التي يقوم بها مراقب مؤسسة النقد؛ لدراسة دوره في الحدِّ من هذه المخاطر من خلال الدراسات السابقة؛ حيث يُبيِّن الجدول التالي رقم (٣-١٩) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات.

جدول رقم (٣-١٣): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لعبارات وجود دور للجهة الإشرافية والرقابية (مؤسسة النقد العربي السعودي) الذي يُسهم في الحدِّ من مخاطر الائتمان البنكي.

م	العبارة:	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٧	يتأكد مراقب مؤسسة النقد من عدم منح البنك تسهيلات ائتمانية بمبالغ تتجاوز ٢٥٪ من مجموع احتياطات البنك ورأس ماله المدفوع.	٤.٧١	٩٣٪	٠.٥٥٠	موافق تمامًا	١
٣	يقوم مراقب مؤسسة النقد بمراقبة اتجاهات محفظة الائتمان، ومناقشة أي تدهور ملحوظ في المحفظة مع الإدارة العليا مثل: ضعف في نظام إدارة المخاطر، وتركزات زائدة.	٤.٦٧	٩٢٪	٠.٥٦٥	موافق تمامًا	٢
٥	يراجع مراقب مؤسسة النقد العمليات الخاصة لكفاية رأس المال، واتساقها مع المخاطر الكلية التي يتعرّض لها البنك.	٤.٥٤	٨٩٪	٠.٥٨٨	موافق تمامًا	٣
٨	يُقوّم مراقب مؤسسة النقد مدى تناسب محفظة القروض مع احتياطي خسائر القروض.	٤.٥٠	٨٨٪	٠.٦٥٩	موافق تمامًا	٤
١	يُقوّم مراقب مؤسسة النقد استراتيجيات وسياسات البنك فيما يتعلّق بمنح الائتمان بصورة مستقلة.	٤.٤٦	٨٦٪	٠.٥٨٨	موافق تمامًا	٥
٦	يتخذ مراقب مؤسسة النقد الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال، أو لم يتم استعادته إلى المستويات المطلوبة.	٤.٤٦	٨٦٪	٠.٥٨٨	موافق تمامًا	٦

م	العبارة:	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٢	يأخذ مراقب مؤسسة النقد عينة من الائتمانات لمراجعتها بدقة.	٤.٤٢	٨٥٪	٠.٧٧٦	موافق تمامًا	٧
٤	يتابع مراقب مؤسسة النقد اتخاذ القرارات الرشيدة؛ لتحسين عملية إدارة مخاطر الائتمان من قِبل البنك.	٣.٩٦	٧٤٪	٠.٨٠٦	موافق	٨
العبارات ككل		٤.٤٦	٨٧٪	٠.٤١٥	موافق	
قيمة ت	٥٢,٧٤٩	مستوى الدلالة		*٠.٠٠٠		

* وجود دلالة عند مستوى (٠.٠٥).

يتضح من الجدول؛ أن المتوسط الحسابي لكافة استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور ككل- بلغ (٤.٤٦)؛ مما يشير- في ضوء المتوسط الحسابي- إلى وجود موافقة قوية لدور مؤسسة النقد العربي السعودي في الرقابة؛ للحدّ من مخاطر الائتمان. كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t)؛ أقل من (٠.٠٥)، وهو مستوى الدلالة المُعتمد في هذه الدراسة؛ ويدلّ هذا على وجود دور قوي وفعّال لمؤسسة النقد العربي السعودي في الرقابة؛ للحدّ من مخاطر الائتمان البنكي، وبناء علي نقبل الفرضية التي تنص على أنه يوجد دور للجهات الرقابية والإشرافية متمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السعودية..

وتفسّر الباحثتان حصول عبارة: "يتأكّد مراقب مؤسسة النقد من عدم منح البنك تسهيلات ائتمانية بمبالغ تتجاوز ٢٥٪ من مجموع احتياطات البنك، ورأس ماله المدفوع" على الترتيب الأول، بدرجة (موافق تمامًا)؛ حيث كانت أهم عبارة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة، وترى الباحثتان ان ذلك يدلّ على حرص مؤسسة النقد في وضع الحدود التي تقيّد تعامل البنك مع المقترضين، بما يتوافق مع أفضل المعايير – معايير بازل للرقابة البنكية- والذي يُعزّز من دورها في الرقابة على المحفظة الائتمانية وإدارة مخاطرها.

وحصلت عبارة: "يتابع مراقب مؤسسة النقد اتخاذ القرارات الرشيدة؛ لتحسين عملية إدارة مخاطر الائتمان من قِبل البنك" على الترتيب الأخير، وبدرجة (موافق)؛ وترى الباحثتان ان ذلك يدلّ على تطوير الإجراءات التي تقوم بها المؤسسة وتحسينها، والتي تضمن قيام البنوك بأنشطتها بطريقة سليمة؛ حيث إن للمراقبين على البنوك

دورًا مهمًّا في الرقابة على المخاطر المتأصلة في أعمال البنوك؛ للحفاظ على قوة القطاع البنكي ومتانته.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Trow، ٢٠١٠)؛ إذ إن للبنوك المركزية دورًا مهمًّا في تعزيز عمليات الرقابة، والتأكد من التزام البنوك بالأنظمة والتعليمات؛ بما يكفل سلامة هذا القطاع وحمايته من الأزمات المالية.

ثالثا: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a = 0.05) بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي تعُزى لمتغيرات الدراسة (الوظيفة، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة). وللإجابة على هذا السؤال قامت الباحثتان بإجراء اختبار "ت" واختبار تحليل التباين الأحادي (أنوفا) لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة ، وفيما يلي عرض بأهم النتائج المتصلة بالسؤال:

أ- الوظيفة:

ينقسم متغير الوظيفة في هذه الدراسة الى أربعة فئات هي عضو مجلس إدارة، مراجع داخلي، مراجع خارجي، مراقب مؤسسة النقد؛ لذا تم استخدام اختبار التباين الأحادي (أنوفا) للمقارنة بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول تفعيل حوكمة الشركات في البنك تعُزى لمتغير الوظيفة الحالية. ويوضح الجدول (٣-٢١) نتيجة اختبار التباين الأحادي (أنوفا) لدلالة الفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (٣-١٤): نتائج تحليل التباين الأحادي (أنوفا) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية تعُزى للوظيفة الحالية

المحور	الوظيفة الحالية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية	عضو مجلس ادارة	٣٤	٤.٠٢	٠.٥٨٤	٠.٦١٢	٠.٦٠٨
	مراجع داخلي	٤٨	٣.٨٧	٠.٦٠٣		
	مراجع خارجي	٣٩	٤.٠٢	٠.٦٠٢		
	مراقب مؤسسة النقد	٢٤	٣.٩٧	٠.٥٤٩		

يتضح من الجدول (٣-٢١)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية تعُزى للوظيفة الحالية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار تحليل التباين الأحادي تساوي (٠.٦٠٨) وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

ب- المؤهل العلمي

ينقسم متغير المؤهل العلمي في هذه الدراسة إلى ٤ فئات هي دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه، وحيث أن عدد الحاصلين على كل من الدبلوم والحاصلين على الدكتوراه أعداد بسيطة لذا قامت الباحثتان بضم الحاصلين على الدبلوم مع الحاصلين على البكالوريوس تحت مسمى الحاصلين على البكالوريوس فما دون، وضم الحاصلين على الماجستير مع الحاصلين على الدكتوراه في فئة واحدة تحت مسمى الحاصلين على دراسات عليا؛ لذا تم استخدام اختبار (ت) للمقارنة بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان تعُزى لمتغير المؤهل العلمي. ويوضح الجدول (٣-٢٢) نتيجة اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (٣-١٥): اختبار (ت) لدلالة فرق المتوسطات الحسابية بين استجابات المشاركين في الدراسة حول دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي وفق متغير المؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية	بكالوريوس فما دون	١٠٤	٣.٩١	٠.٦١٧	-١.٧٦٥	٠.٠٨٠
	دراسات عليا	٤١	٤.١٠	٠.٤٨٦		
دور مجلس الإدارة الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	بكالوريوس فما دون	٢٢	٤.٢٨	٠.٣٦٢	٠.١٠٩	٠.٩١٤
	دراسات عليا	١٢	٤.٢٧	٠.٤٢٧		
دور المراجع الداخلي الذي يُسهم في الحد من المخاطر	بكالوريوس فما دون	٣٧	٤.٣٢	٠.٣٨٢	-١.٤٤٦	٠.١٥٥

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الائتمان البنكي	دراسات عليا	١١	٤.٥٠	٠.٣٣١		
دور المراجع الخارجي الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	بكالوريوس فما دون	٣٥	٤.٠٣	٠.٤٩٩	-٠.٥٤٩	٠.٥٩٨
	دراسات عليا	٤	٤.١٠	٠.٢٠٧		
دورالجهات الإشرافية والرقابية(مؤسسة النقد العربي السعودي) الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	بكالوريوس فما دون	١٠	٤.٢٤	٠.٣٨٤	-٢.٥٠٣	٠.٠٢٠*
	دراسات عليا	١٤	٤.٦٣	٠.٣٦٧		

*وجود دلالة عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من الجدول (٣-٢٢) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك السعودية والتي تعزى للمؤهل العلمي في مجال فعالية دور أعضاء مجلس الإدارة، والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان والدرجة الكلية، فيما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول دور مراقب مؤسسة النقد العربي السعودي في الرقابة للحد من مخاطر الائتمان والتي تعزى للمؤهل العلمي لصالح الحاصلين على دراسات عليا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

ج- الحصول على مؤهل مهني:

حيث أن متغير الحصول على مؤهل مهني ينقسم في هذه الدراسة إلى نعم، لا لذا تم استخدام اختبار (ت) للمقارنة بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي تعُزى لمتغير الحصول على مؤهل مهني. ويوضح الجدول التالي رقم (٣-٢٣) نتيجة هذا الاختبار.

جدول رقم (٣-١٦): اختبار (ت) لدلالة فرق المتوسطات الحسابية بين استجابات المشاركين في الدراسة حول دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي وفق متغير المؤهل المهني

المحور	الحصول على مؤهل مهني	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية	نعم	٩١	٣.٩٤	٠.٥٨٤	٠.٥٥٠-	٠.٥٨٣
	لا	٥٤	٤.٠٠	٠.٥٩٧		
دور مجلس الإدارة الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	نعم	٢٠	٤.٢١	٠.٤٠٨	١.٢٢٩-	٠.٢٢٨
	لا	١٤	٤.٣٧	٠.٣٢٧		
دور المراجع الداخلي الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	نعم	٤٣	٤.٣٦	٠.٣٩٣	٠.٢٣٨-	٠.٨١٣
	لا	٥	٤.٤٠	٠.١٨٩		
دور المراجع الخارجي الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	نعم	٢٥	٤.١١	٠.٤٨٦	١.٣٣١	٠.١٩١
	لا	١٤	٣.٩٠	٠.٤٤٤		
دور الجهات الإشرافية والرقابية (مؤسسة النقد العربي السعودي) الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	نعم	٣	٤.٨٣	٠.١٤٤	١.٧٢١	٠.٠٩٩
	لا	٢١	٤.٤١	٠.٤١٥		

يتضح من الجدول (٣-٢٣) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة لدور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي والتي تعزى للحصول على مؤهل مهني، في مجال فعالية دور أعضاء مجلس الإدارة، والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي ومراقب مؤسسة النقد العربي السعودي الذي يسهم في الحد من مخاطر الائتمان والدرجة الكلية إذ أظهر الاختبار الحصول على درجة التأثير المعنوي، مما يدل بشكل واضح على فعالية دورهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي.

د- سنوات الخبرة:

ينقسم متغير سنوات الخبرة في هذه الدراسة الى أربعة فئات هي أقل من ٥ سنوات، من ٥ إلى ١٠ سنوات، من ١١ إلى ١٥ سنة، أكثر من ١٥ سنة لذا تم استخدام اختبار التباين الأحادي (أنوفا) للمقارنة بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان تعُزى لمتغير سنوات الخبرة في الوظيفة. ويوضح الجدول التالي (٣-٢٤) نتيجة هذا الاختبار.

جدول رقم (٣-١٧): تحليل التباين الاحادي (أنوفا) لدلالة فرق المتوسطات الحسابية بين المشاركين في الدراسة حول دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي تعُزى لسنوات الخبرة

المحور	سنوات الخبرة في الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية السعودية	أقل من ٥ سنوات	١٣	٣.٨٠	٠.٦٤٣	١.٢٣٢	٠.٣٠١
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٥٥	٤.٠٧	٠.٥٧١		
	من ١١ إلى ١٥ سنة	٣١	٣.٨٦	٠.٥٧٥		
	أكثر من ١٥ سنة	٤٦	٣.٩٥	٠.٥٩٥		
دور مجلس الإدارة الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	أقل من ٥ سنوات	-	-	-	٠.١٣٥	٠.٨٧٤
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	١١	٤.٢٣	٠.٣٨٥		
	من ١١ إلى ١٥ سنة	٩	٤.٢٩	٠.٤٤٠		
	أكثر من ١٥ سنة	١٤	٤.٣١	٠.٣٦٠		
دور المراجع الداخلي الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	أقل من ٥ سنوات	٤	٤.٠٢	٠.١٨٧	١.٥٨٠	٠.٢٠٨
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	١٧	٤.٣٣	٠.٣٩٠		
	من ١١ إلى ١٥ سنة	١٠	٤.٤٧	٠.٢٩٣		
	أكثر من ١٥ سنة	١٧	٤.٤١	٠.٤١٠		
دور المراجع الخارجي الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	أقل من ٥ سنوات	٤	٤.٢٠	٠.٣٩٣	٠.٣٣٦	٠.٨٠٠
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	١٤	٤.٠٨	٠.٥٢٤		
	من ١١ إلى ١٥ سنة	٨	٤.٠١	٠.٤٧٣		
	أكثر من ١٥ سنة	١٣	٣.٩٥	٠.٤٨٠		
دور الجهات الإشرافية والرقابية (مؤسسة النقد	أقل من ٥ سنوات	٥	٤.٤٨	٠.٣٦٩	٠.٨٠٨	٠.٥٠٤
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	١٣	٤.٤٧	٠.٤٠٦		
	من ١١ إلى ١٥ سنة	٤	٤.٦٣	٠.١٤٤		

المحور	سنوات الخبرة في الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العربي السعودي) الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي	أكثر من ١٥ سنة	٢	٤.٠٦	٠.٩٧٢		

يتضح من الجدول (٣-٢٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة لدور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي والتي تعزى لسنوات الخبرة، في مجال فعالية دور أعضاء مجلس الإدارة، والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي، ومراقب مؤسسة النقد العربي السعودي الذي يُسهم في الحد من مخاطر الائتمان والدرجة الكلية؛ إذ أظهر الاختبار الحصول على درجة التأثير المعنوي، مما يدل بشكل واضح على فعالية دورهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي. ويتضح مما سبق؛ أن إجابات آراء عيّنة الدراسة جاءت متوافقة مع ما جاء في دراستي (أبو عشمة ٢٠١١؛ ومحمد ٢٠١٢)؛ في أن تطبيق الحوكمة وآلياتها يعدُّ أمرًا ضروريًّا؛ لتحسين أداء البنك، وتعزيز قوته في التعامل مع المخاطر الائتمانية، من خلال تحديده للجهات، وتوزيعه للمسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الآليات المشاركة في الحدِّ من هذه المخاطر.

وترى الباحثتان أن قيام كل من أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين، ومراقبي مؤسسة النقد بمهامهم الإستراتيجية؛ سيحقّق فعالية الرقابة على الائتمان البنكي؛ حيث سيحدّ من التجاوزات ومحاولات الغش، وصولًا إلى تحقيق أهداف البنوك المُتمثّلة في تعظيم ربحية المساهمين، والحفاظ على القوة السوقية للسهم؛ ومن ثمّ الحفاظ على ودائع العملاء.

وفي ضوء ما سبق، وبعد الانتهاء من إجراء الدراسة الميدانية؛ تنتقل الباحثتان في المبحث الثالث إلى تناول أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة، وأهم التوصيات المُقترحة،

النتائج، والتوصيات :

أولاً : النتائج: توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

١. تفعيل البنوك التجارية السعودية للحوكمة، وحرصها على تطبيقها، وتدعيم ممارستها من خلال إصدار لائحة للحوكمة تتوافق مع اللائحة الصادرة عن مؤسسة النقد السعودي؛ لكن هناك حاجة لعقد المزيد من البرامج والدورات التدريبية؛ لزيادة وعي موظفي البنوك بالحوكمة، ودورها في الحدِّ من المخاطر.

٢. فعالية دور أعضاء مجلس الإدارة، وتغير دورهم الصوري إلى دور رقابي فعّال؛ يُسهم في الحدّ من المخاطر الائتمانية؛ حيث يعدّ قيامه بوضع السياسات والاستراتيجيات المُتعلّقة بإدارة مخاطر الائتمان، والتأكّد من أن هذه المخاطر تدار بأسلوب فُعّال، ومراجعته للسياسات الائتمانية، ومراقبته للقروض التي لم تُسدّد في مواعيدها، واتخاذ الإجراءات المُمكنة لاستردادها؛ تعدُّ من أهم المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة، والتي تُمكّنه من الحدّ من المخاطر الائتمانية.

٣. يُعدُّ المراجع الداخلي أحد الآليات الفعّالة للتطبيق الجيد لحوكمة البنوك، وخط دفاع رئيس لحماية الأصول والأموال، وقيامه بدعم الأنظمة المُستحدثة لإدارة مخاطر الائتمان واستخدامها، مثل: نظام التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة، وتأكده من توافر التغطية القانونية للائتمان، وصحة التقييم المحاسبي للأصول المُقدّمة بوصفها ضمانات؛ لخفض مخاطر التعثّر- حاجزًا منيعًا في مواجهة الأخطاء وارتكابها، وهو ما يؤكّد فعالية دوره في الحد من المخاطر الائتمانية.

٤. يُعدُّ المراجع الخارجي أقل الآليات التي تُسهم في الحدّ من مخاطر الائتمان البنكي؛ حيث تركّز دوره على المهام التقليدية، والمُتمثلة فحص دفاتر وسجلات القروض؛ للتأكد من مدى مطابقة القرارات الائتمانية لشروط منح الائتمان، وعدم تجاوزها للسقوف المحددة، والتأكد من مُطابقتها للأنظمة والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد السعودي، والمُتعلّقة بمنح الائتمان البنكي.

٥. تُعدُّ مؤسسة النقد - بصفتها الجهة الإشرافية والرقابية على البنوك السعودية- أكثر الآليات فعالية ومُساهمة في الحدّ من المخاطر الائتمانية؛ إذ اتبعت أفضل السُّبل الإشرافية والرقابية، والتطبيق المتوازن للمعايير الدولية - معايير بازل- من حيث التأكّد من عدم منح البنوك لتسهيلات ائتمانية تتجاوز ٢٥٪ من مجموع احتياطات البنك ورأس ماله المدفوع، ومراجعة العمليات الخاصة لكفاية رأس المال، واتساقها

مع المخاطر الكلية للبنك، وتقويمه لمدى تناسب محفظة القروض مع احتياطي خسائرها؛ الأمر الذي عزّز من قدرة البنوك السعودية على مواجهة الأزمات المالية، وعدم الوقوع في الإفلاس التي طال البنوك العالمية.

ثانيًا: التوصيات:

١. أهمية مواكبة كلٍّ من: عضو مجلس الإدارة، والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي، والمراقبين على البنوك في مؤسسة النقد لكل ما يُستجد من المعايير الدولية؛ وذلك لتطوير قدراتهم المعرفية والمهنية بصورة مستمرة؛ ليتمكّنوا من أداء مهامهم بكفاءة وفعالية.

٢. ضرورة التعاون بين المراجع الداخلي وإدارة المخاطر؛ لتعزيز فعالية الرقابة على الائتمان البنكي.

٣. العمل على تطوير دور المراجع الخارجي فيما يتعلّق بتقويم الائتمان البنكي والمخاطر المتعلقة به، بما يتفق مع معايير بازل للرقابة البنكية؛ للرفع من جودة عملية المراجعة، والمُساهمة في ترشيد القرارات الائتمانية؛ للحدِّ من مخاطرها.

٤. عقد الدورات والبرامج التدريبية المُتخصّصة عن الحوكمة، وأهمية تطبيقها في تخفيض المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك.

٥. دعوة الجامعات إلى الاهتمام بإدارة المخاطر، وفتح فروع علمية مُتخصصة في هذا المجال.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية:

أرقام، محفظة الائتمان للبنوك السعودية ترتفع ب ٨٪ الى ١٣٦٩ مليار ريال والقروض المتعثرة بشكل ١,١٥ ٪ من المحفظة، متاح على الموقع www.argaam.com ، تاريخ الدخول:٥/ ٣/ ٢٠١٦.

أبو بكر، إلهام علوي (٢٠١٠) دور تطبيق حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة.

أبو عشمة، محمد كمال (٢٠١١) إدارة المخاطر في ظل التحكيم المؤسسي للمصارف الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، مج ٣٧، ع ١٤١،: ٢٥٧- ٣٢٢.

أبو كمال، ميرفت علي (٢٠٠٧) الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في وفقًا للمعايير الدولية بازل (٢): دراسة تطبيقية على العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية.

باقيس، فادية عبدالرحمن (٢٠١٤) فاعلية المراجعة والرقابة الداخلية في حوكمة وحدات القطاع العام بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة.

باوارث، تهاني أبو بكر (٢٠١٢) دور الجوانب المحاسبية في حوكمة الشركات من منظور إسلامي: دراسة استكشافية على المصارف السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة.

بلمقدم، مصطفى وفراونه، حازم أحمد (٢٠١٠) مشاكل الائتمان المصرفي في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين المحدود، مجلة إدارة الأعمال، مصر، ع ١٢٩ : ٨٩- ٩٥.

التهامي، عبدالمنعم والقرشي، عبدالله (٢٠١٠) تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، ع ٣ :١٦١- ١٨٦.

جاب الله، محمد فرج ظريف (٢٠١١) مدخل مُقترح للمهام الإضافية للمراجع عند إدارة وتقييم مخاطر الأنشطة المصرفية لخدمة مستخدمي المعلومات المالية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة، ، مجلة البحوث المالية والتجارية، مصر: جامعة بور سعيد، كلية التجارة، ع ٢: ٢١٣ ٢٣٣.

الجهني، سفانة علي (٢٠١٤) دور وأهمية المراجعة الاجتماعية في تحقيق أهداف الحَوْكَمَة في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية، رسالة ماجستير غير منشورة، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة.

حابس، إيمان (٢٠١١) دور التحليل المالي في منح القروض: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية.

حجاج، أحمد ورضوان، عباس وحافظ، سماح طارق (٢٠١٠) تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، وأثرها على أداء المراجع الخارجي مع دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر: جامعة المنصورة، كلية التجارة، مج ٣٤، ع ٢ :٤٧٥-٥١٩.

حسين، علاء علي أحمد (٢٠١٦) قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مج ٢٠، ع ٤: ٢٢٩- ٢٩٩.

خريس، إبراهيم (٢٠١٥) إدارة المخاطر الائتمانية ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، بريطانيا: الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، مج ٤، ع ١: ٤٤- ٦٠.

خطاب، جمال سعد (٢٠٠٨) تأثير إدارة وتقييم وضبط المخاطر على الملاءة الائتمانية: إطار محاسبي مقترح، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر: جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد ٢: ٣٠٩- ٤٠٤.

رزق، عادل (٢٠١٥) البعد الاستراتيجي لقرار الائتمان المصرفي والمصارف المتعثرة: نموذج مقترح لدراسة المصارف المتعثرة دراسة حالة على المصارف في جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن: المعد العربي للدراسات المالية والمصرفية، مج ٢٣، ع ٣: ٤٦- ٥٦

سعد الدين، إيمان محمد (٢٠٠٩) تفعيل الدور الاستراتيجية للحدّ من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية: دراسة ميدانية في البنوك التجارية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد٧٤: ١٤٥- ١٩٥.

الشمري، نورة محمد عبدالله الموعد (٢٠١١) تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحدِّ من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، ع ٢: ١٣- ٧٠.

عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٨) إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مج ١١، ع ٢: ٣٦٤- ٤١٨.

عبد الله، خالد أمين (٢٠١٢) معايير بازل من الأول (I) إلى الثالث (III) ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن: جامعة العلوم المالية والمصرفية، مج ٢٠، ع ١: ٦- ١٠.

عبد، زياد نجم (٢٠١٢) الائتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه: دراسة تحليلية للشركة المتقدمة للبتروكيماويات السعودية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق: كلية دجلة، مج ٧، ع ١٩: ٣٠٠- ٣٢٥.
عبده، رشاد (٢٠١٢) " البنوك العربية وتطبيق بازل (III)"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن: المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، مج ٢٠، ع ١: ١٨- ١٩.
عثمان، محمد داود (٢٠٠٨) أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة TOBIN'S Q، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المملكة الأردنية الهاشمية.
عطية، عنايات حامد محمد (٢٠٠٥) التحوط للمخاطر المصرفية باستخدام الابتكارات المالية، مجلة البحوث التجارية، مصر، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مج ٢٧، ع ٢٤، : ٤١٥- ٤٨٠.
عويس، خالد عدنان (٢٠١١) مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الأردنية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مصر: جامعة سوهاج، كلية التجارة، مج ٢٥، ع ١: ٢٠٧- ٢٣٧.
قورة، أحمد حسن (٢٠٠٢) الائتمان، سلسلة المنتدى الاقتصادي (اللقاء السابع والثامن الائتمان المصرفي والقروض المصرفية الأزمة والحل)، مصر: جامعة الأزهر،٥٧- ٨٥.
القويز، عبدالله إبراهيم (٢٠١٠) هل نجحت البنوك السعودية في تعاملها مع الأزمة الاقتصادية العالمية، غرفة الشرقية: مركز الدراسات والبحوث، مُتاح على الموقع: www.chamber.org.sa تاريخ الدخول: ٢٠١٥/١١/٥م.
كتلو، حسن وحزوري، حسن (٢٠١٣) أثر مخاطر الائتمان على البنود خارج الميزانية: دراسة تطبيقية على البنك العربي- الأردن للأعوام (١٩٩٥م- ٢٠١٠م)، مجلة تنمية الرافدين، الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد٣٥، العدد١١٢: ٢٨٧- ٣٠٦.
لطفي، أمين السيد أحمد (٢٠٠٨) المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون Sarbanes- Oxley ، ط١، الإسكندرية: الدار الجامعية.
اللوزي، باسم والطالب، غسان وأرتيمه، هاني (٢٠١٠) معايير تقييم العميل ودورها في تقليل مخاطر المرابحة في المصارف الإسلامية، مجلة الثقافة والتنمية، مصر: مج ١١، ع ٣٨: ٢- ٣٧.
محمد، فراج مخيمر وعبدالرزاق، عبدالفتاح (٢٠١٢) أثر تطبيق آليات الحوكمة على تطوير الأداء المالي وتدنية المخاطر المالية لصناديق التأمين الخاصة: دراسة تطبيقية على صناديق الطيران المدني، مجلة الفكر المحاسبي، مصر: مج ١٦، ع ٤: ٤٥٥- ٥٢٦.
مصطفى، وجيه عبدالله (٢٠١٣) نحو استراتيجية لإدارة مخاطر الأعمال المصرفية: مدخل تأميني مقترح بالتطبيق على البنوك السعودية، مجلة البحوث المالية والتجارية، بور سعيد: جامعة بور سعيد، كلية التجارة، العدد ١: ٤١٤- ٤٦٣.

منصور، منال (٢٠٠٩) إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف، القطرية والاقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، ٢٠- ٢١ أكتوبر، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير.

مؤسسة النقد العربي السعودي (١٩٨١) صلاحيات ومسؤوليات مجالس إدارات البنوك التجارية السعودية، مُتاح على: www.sama.gov.sa، تاريخ الدخول: ٢٠١٥/٧/١٨.

مؤسسة النقد العربي السعودي (١٩٨٦) قواعد تطبيق أحكام نظام مراقبة البنوك، مُتاح على: www.sama.gov.sa، تاريخ الدخول: ٢٠١٥/٧/١٨.

مؤسسة النقد العربي السعودي (١٩٩٦) الدليل الاسترشادي لتنظيم لجان المراجعة في البنوك المحلية، مُتاح على: www.sama.gov.sa ، تاريخ الدخول: ٢٠١٥/٧/١٨.

مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠٠٤) متطلبات التعيين في الوظائف القيادية في البنوك، مُتاح على: www.sama.gov.sa، تاريخ الدخول: ٢٠١٥/٧/١٨.

مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١١) التقرير السنوي السابع والأربعون، مُتاح على: www.sama.gov.sa، تاريخ الدخول: ٢٠١٥/٧/١٨.

مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٣) التقرير السنوي الثامن والأربعون، مُتاح على: www.sama.gov.sa، تاريخ الدخول: ٢٠١٥/٧/١٨.

مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٣) التقرير السنوي التاسع والأربعون، مُتاح: www.sama.gov.sa، تاريخ الدخول: ٢٠١٥/٧/١٨.

مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٤) المبادئ الرئيسة للحوكمة في البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية، مُتاح على موقع المؤسسة: www.sama.gov.sa، تاريخ الدخول: ٢٠١٥/٥/٤.

مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٥) التقرير السنوي الحادي والخمسون، مُتاح على: www.sama.gov.sa، تاريخ الدخول: ٢٠١٥/٧/١٨.

مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٥) تقرير الاستقرار المالي، مُتاح على موقع المؤسسة: www.sama.gov.sa، تاريخ الدخول: ٢٠١٦/١/٢.

الناير، عادل محمد (٢٠١٢) أسباب التعثر في التمويل المصرفي، مجلة المال والاقتصاد، السودان: بنك فيصل الإسلامي السودان، ع ٦٨: ٤٦- ٤٧.

الهيلع، طلال خليفة (٢٠١٢)، دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل متطلبات الحوكمة: دراسة ميدانية، مجلة إدارة الأعمال، مصر: جامعة بور سعيد، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، ع ١٣٧: ١٠٢- ١١٠.

هيئة السوق المالية (٢٠٠٦) لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، مُتاح على الموقع: www.cma.org.sa، تاريخ الدخول: ١٨/ ٧/ ٢٠١٥م.

الورفلى، إدريس محمد الأحيمر (٢٠٠٧) أبعاد تقييم المراجع الخارجي لمخاطر الائتمان المصرفي وأثر ذلك على جودة تقريره في ضوء مقررات بازل (II) ، مجلة إدارة الأعمال، مصر: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، ع ١١٨ : ٨٠- ٨٧.

الورفلى، إدريس محمد الأحيمر (٢٠٠٧) إطار مقترح لدور المراجع الخارجي في فحص وتقييم مخاطر الائتمان المصرفي في ضوء مفهوم مخاطر الأعمال: دراسة ميدانية، مجلة إدارة الأعمال، مصر: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة ، ع ١١٩: ٧٤- ٧٩.

وكالة الأنباء السعودية (٢٠٠٨) التصنيف الائتماني في المملكة في ضوء الإصلاحات الاقتصادية، مُتاح على الموقع: www.spa.gov.sa ، بتاريخ ٢٦/٨/ ٢٠١٥م.

وهيب، محمد السيد علي (٢٠١٣) استخدام بطاقات الأهداف المتوازنة لتطوير القياس المحاسبي لتكلفة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية: دراسة نظرية ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، بور سعيد: جامعة بور سعيد، كلية التجارة، ع ١: ٢٣٢- ٢٥٥.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

Balin, Bryan J. (2008) Basel I, Basel II, and Emerging Markets: a nontechnical analysis, Available at: www.ssrn.com, pp.1-17.

Bank for International Settlements (2005), Enhancing corporate governance for banking organisations, Basel committee on banking supervision,:1-21.

Basel Committee on Banking Supervision (2000) Principles for the Management of Credit Risk, Available at: www.bis.org, Access Date: 14/ 10/ 2015.

Basel Committee on Banking Supervision (2009), History of the Basel Committee and its Membership, Available at: www.bis.org, Access Date: 14/ 10/ 2015.

Bodla, B S. and Verma, Richa (2009) Credit Risk Management Frameworkat Banks In India, The IUP Journal Of Bank Management, vol VIII, No1,pp: 47- 72.

Boujelbene, Younes and Zribi, Nabila (2011) Impact of Internal Mechanisms of Governance on the Tunisian Banks Risk- Taking, The IUB Journal of corporate governance, vol. x, no. 1, pp: 56- 66.

Cai, Zhuang and Wheale, Peter (2007), The New Capital Accord and the Chinese Banking Industry, Journal of Banking Regulation, vol. 8, 3pp: 262-289.

Coiley, Michael (2014), Successfully Managing Opportunities in Healthcare Asset- Based Lending, The Secured Lender, vol 70, issue 5, pp: 16-19.

Gaulia, Algimantas and Macerinskiene, Irena (2006) Adaptation Of Banks x Risk Management Model To The New Basel Capital Accord Using Algorithm Based on Paired Comparison, Vadyba /management. Nr. 2(11), pp: 48- 57.

Gebba, Tarek Roshdy (2015) Corporate Governance Mechanisms Adopted by UAE National Commercial Banks, Journal of Applied Finance & Banking, vol 5, No 5: 23- 61.

Gullo, Michael D. (2012), Prudent Credit Monitoring Still Requixed, Trade Journals, vol 68, issue 4, pp:26- 28.

Jablecki, Juliusz (2009), The impact of Basel I capital requirements on bank behavior and the efficacy of monetary policy, International Journal of Economic Sciences and Applied Research 2(1), pp.16-35.

Khashman, Adnan (2010) Neural networks for credit risk evaluation: Investigation of different neural models and learning schemes, Expert Systems with Applications ,vol. 37, pp: 6233– 6239.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) (2004), Principles of Corporate Governance, Available at: www.oecd.org, Access date 5/2/2014.

Sarens, Gerrit& De Beeld, Ignace(2006) Internal auditors' perception about their role in risk management: A comparison between USA and Belgian companies, managerial Auditing Journal, vol. 21, no.1:63-80.

Schneider, Arnold & Church, Bryan K (2008) The effect of auditors' internal control opinions on loan decisions, Journal of Accounting and Public Policy, no 27: 1-18.

The Association of Chartered Certified Accountants ACCA (2008), Climbing out of the Credit Crunch, September, pp: 1-8.

The Institute of Internal Auditors (2011)," Internal Auditings Role in Risk Management", p-p: 1- 18.

The Institute of Internal Auditors (2012), International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards), p- p:1-23.

Turlea, Eugeniu and Mocanu, Mihaela and Radu, Carmen (2010) Corporate Governance in the Bank Industry, Accounting and Management Information Systems, vol. 9, no. 3, pp. 379–402.

Weeb, Lori Holder& Sharma, Divesh (2010) The Effect of Governance on Credit Decisions and Perceptions of Reporting Reliability, Behavioral Research In Accounting American Accounting Association ,vol. 22, no. 1: 1- 20.

Zhao, Xiuzhu (2007) Credit Risk Management in Major British Banks, Ph.D. Thesis, University of Nottingham, Beeston.